الجمهورية العربية السورية

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

التجربة السورية

في مجال التنمية الريفية المستدامة

ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الفني الدوري العشرين لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب بعنوان

«التكامل الزراعي العربي في مجال التنمية الريفية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي العربي»

المنعقد في دمشق خلال الفترة ٢٤ ـ ٢٦ /٥/ ٢٠١٥

إعداد

المهندس حسام القصار

رئيس قسم الدراسات والتقييم الاقتصادي في مديرية الاقتصاد الزراعي والاستثمار

دمشق- أيار ٢٠١٥

المحتويات

- مقدمة.
- الفصل الأول: مفاهيم عامة في التنمية.
- الفصل الثاني: التجربة السورية في التنمية الريفية والسياسات الحكومية في هذا المجال.
- الفصل الثالث: الجهات الحكومية العاملة في مجال التنمية الريفية:
  - أولاً: دور وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال مديرية التنمية الريفية.
  - ثانياً: دور وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في التنمية الريفية المستدامة من خلال مشاريع التنمية الريفية والزراعية.
  - ثالثاً: مشروع التنمية الريفية المتكاملة بين وزارتي الزراعة والشؤون الاجتماعية
- الفصل الرابع: الجهات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية الريفية:
  - الأمانة السورية للتنمية.
  - شبكة الآغا خان للتنمية.
- خاتمة وتوصيات.

مقـدمـة

الجمهورية العربية السورية بلد زراعي بالدرجة الأولى، رغم تراجع حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي للأعوام الأخيرة، حيث بلغت نحو ٢٠% لعام ٢٠١١ بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ بعد أن كانت حوالي ٢٩% في عام ١٩٨٠ و٢٧ % في عام ٢٠٠٢.

تبلغ مساحة الجمهورية العربية السورية ١٨.٥٢ مليون هكتار، يقطنها في نهاية عام ٢٠١٢ نحو ٢١٦٣٩ ألف نسمة[١]، (مع الإشارة إلى انخفاض المعدل السنوي للنمو السكاني من ٢.٧ % ٢.٤ % خلال العقد الأخير).

هذا وقد انخفضت نسبة السكان الريفيين من٦٣% عام ١٩٦٠إلى ٥٦.٥ % في عام ١٩٧٠ إلى ٥٣ % في عام ١٩٨١ إلى ٥٠.٢ % في عام ١٩٩٤ إلى ٥٠% في عام ٢٠٠٤ % إلى ٤٦.٥ % في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، إذ بلغ إجمالي عدد السكان الريفيين في منتصف عام ٢٠١٢ استناداً إلى آخر التقديرات ١٠٠٦٢ ألف نسمة، ويبدو أن نسبة الريف في انخفاض مستمر بسبب الهجرة من الريف إلى المدن طلباً للعمل.

ورغم تراجع نسبة السكان الريفيين من إجمالي عدد السكان في سورية؛ يبقى القطاع الزراعي هو القطاع الأكثر أهمية والأوفر حظاً من اهتمامات الحكومة السورية، وتنمية هذا القطاع جزء أساسي وهام من التنمية الريفية عموماً.

---

١ : المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠١٢.

والجدول التالي يبين إجمالي عدد السكان المتواجدين على الأراضي السورية حسب التعدادات العامة في سورية وتقدير عدد السكان لأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١:

السنة	عدد السكان المتواجدين على الأراضي السورية ١٠٠٠ نسمة حسب التعدادات العامة	حضر	ريف
١٩٦٠	٤٥٦٥.٢	١٦٨٤.٦	٢٨٨٠.٦
١٩٧٠	٦٣٠٥.٢	٢٧٤٢.٨	٣٥٦٢.٤
١٩٨١	٩٠٥٣	٤٢٥٤.٩	٤٧٩٨.١
١٩٩٤	١٣٧٨٢	٦٨٦٣.٤	٦٩١٨.٦
٢٠٠٤	١٧٩٢١	٨٩٦٠.٥	٨٩٦٠.٥
٢٠١٠ (تقدير)	٢٠٦١٩	١١٠٢٦.٩	٩٥٩٢.١
٢٠١١ (تقدير)	٢١١٢٤	١١٣٠٣.٢	٩٨٢٠.٨
معدل النمو ٨٧/٧٠ %	٣.٢	٤.١	٢.٨
معدل النمو ٩٤/٨١ %	٣.٢	٣.٧	٢.٨
معدل النمو ٠٤/٩٤ %	٢.٧	٢.٧	٢.٦

المصدر : المجموعات الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء، ووزارة الزراعة...

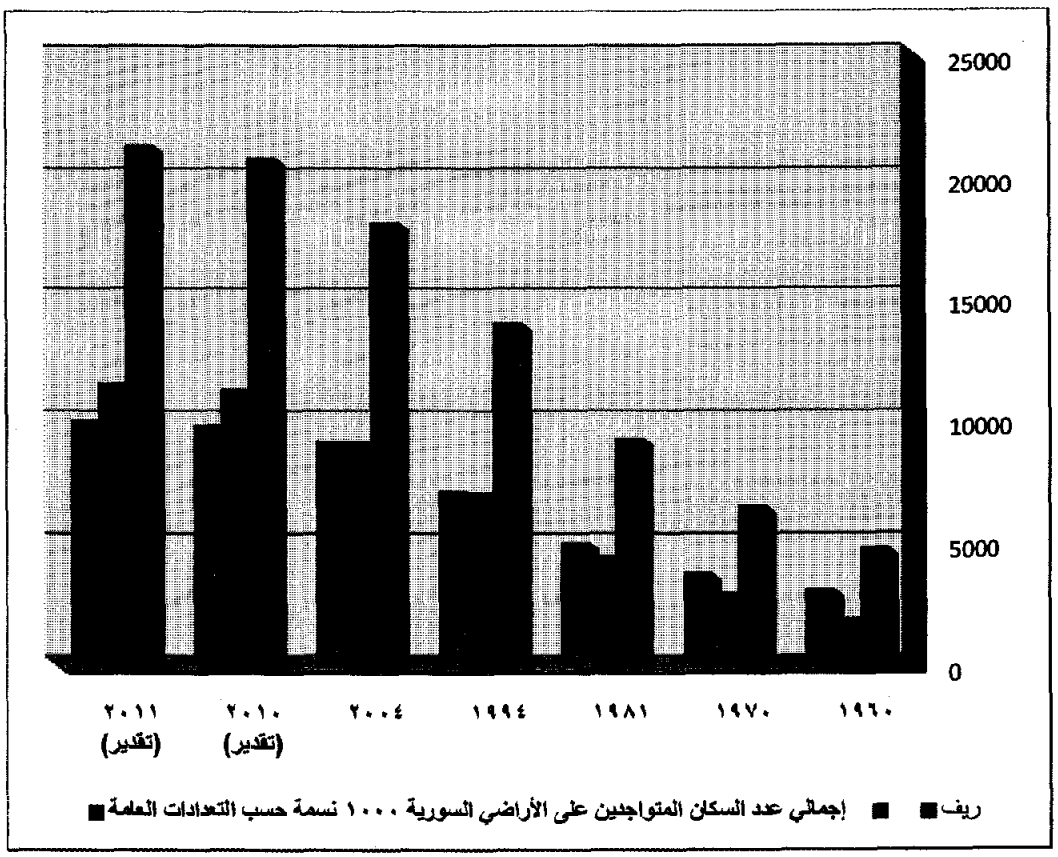

كما بلغ إجمالي عدد المشتغلين في الجمهورية لعام ٢٠١١ حسب آخر مسح ميداني (٤٩٤٩) ألف مشتغل، وبلغ عدد المشتغلين في قطاع الزراعة والغابات (٦٥٥) ألف مشتغل، يشكلون نحو ١٣.٢% من إجمالي المشتغلين.

هذا وقد أولت السياسات الرسمية الحكومية السورية قضايا التنمية عموماً والتنمية الريفية والزراعية خصوصاً اهتماماً كبيراً من خلال الخطط الخمسية المتعاقبة، وقد عقدت مؤتمرات تنموية متعددة بحثت في تنمية المجتمع السوري بشكل عام والتنمية الريفية بشكل خاص.

ويبين تقرير «الفقر متعدد الأبعاد في سورية»[٢] بأن سورية شهدت تحسناً ملحوظاً في أبعاد التنمية البشرية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩، ورغم ذلك ما تزال عملية التنمية يعتريها نوع من عدم التوازن ما بين المناطق أو المحافظات المختلفة، ولاسيما ما بين المناطق الريفية، وتبين النتائج أن الفقر وفقاً لدليل الفقر متعدد الأبعاد MPI قد انخفض بمعدل ٤١% بين عامي ٢٠٠١-٢٠٠٩ الأمر الذي يعكس تحسناً ملحوظاً في حالة التنمية البشرية عند السوريين، ومن الملاحظ أن الانخفاض في دليل الفقر كان كبيراً في المناطق الريفية، حيث انخفض من ٠.٠٨٣ في عام ٢٠٠١ إلى٠.٠٤٧ في عام ٢٠٠٩، في حين انخفض في المناطق الحضرية من ٠.٠٣٨ إلى ٠.٠٢٧خلال الفترة المدروسة، إلا أن نسبة انتشار الفقر وكثافته في المناطق الريفية كانت أعلى منها في المناطق الحضرية خلال فترة الدراسة، ومع ذلك؛ فقد تقلصت الفجوة نسبياً ما بين الريف والحضر...

كما أولى المؤتمر الدولي الأول للتنمية في سورية الذي عقد في دمشق في كانون الثاني من عام ٢٠١٠ بعنوان «دور المجتمع الأهلي في التنمية» اهتماما ملحوظاً بقضايا التنمية الريفية، وقضية الاستدامة في المشاريع التنموية، وتمكين المجتمع المحلي...حيث بحثت جلسات النقاش مواضيع التمكين والفقر في الريف السوري.

ومن المفترض إدراج موضوع الفقر والتنمية الريفية ضمن استراتيجية تنموية مستقبلية، سيما وأن الأزمة التي تمر بها سورية حالياً فاقمت من حالة الفقر وأحدثت خللاً ما في التنمية المتوازنة مابين المناطق المختلفة.

---

[٢]: «الفقر متعدّد الأبعاد في سورية» بحث مقارن بين العامين 2001 و 2009 ضمن دراسة مستويات المعيشة وقياس رفاهية الأطفال حزيران ٢٠١٤- المكتب المركزي للإحصاء في سورية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف).

الفصل الأول

مفاهيم عامة في التنمية

مفهوم التنمية عموماً:

تتشابك الأفكار وتتشعب الرؤى وتتعدد تعاريف ذلك المفهوم، وبالتالي التحديد الشامل له، الأمر الذي يستدعي إيراد بعضاً من تلك التعاريف من وجهة نظر ممثليها.

من أهم تعريفات التنمية وفقا للنظريات الغربية:

«التنمية هي التحريك العلمي المخطط من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة، لتحقيق التغيير المستهدف والانتقال من مرحلة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها».

«التنمية هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق أعلى مستويات من الدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة، لتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية الاجتماعية».

«التنمية عملية سياسية وفكرية، عملية تغيير الإنسان من أجل الإنسان، لذا فهي في حاجة إلى قيادات فكرية، و نخب اجتماعية لها رؤية واضحة في أمور الانحطاط و الرقي».

يتبين لنا من خلال هذه التعاريف أن التنمية ليست عملية تخطيط اقتصادي أو إحداث نمو في قطاع ما فحسب؛ بل هي سلسلة شاملة وعمل متناسق ومتشابك يتناول كل مقومات الحياة البشرية، ويستجيب لمطالب عموم السكان.

وبناءاً على تلك الرؤى لمفهوم التنمية يمكننا إيراد صنوفاً شتى للتنمية، منها:

١ـ التنمية البشرية:

وهذا المفهوم يتعلق بمفهوم تنمية الموارد البشرية في المجتمع، من حيث تحقيق الانسجام والتوازن ما بين مخرجات التعليم والتدريب من جهة، وفرص العمل المتاحة في المجتمع من جهة أخرى؛ فهي إذن المجال الذي يؤدي إلى رفع الكفاءة العملية للموارد البشرية.

٢ـ التنمية الاجتماعية:

وهي ما يتعلق بمفهوم تنمية المجتمع من حيث تحقيق التوازن الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع وتحقيق متطلبات العيش الكريم لأفراده؛ فهي إذن السياق الذي يؤدي إلى رفع مستوى عيش السكان من حيث التغذية و الصحة والعمل...

٣ـ التنمية الاقتصادية:

وتعنى بتنمية قوى الإنتاج التي تكوّن عمل الإنسان وقواه الإنتاجية. وهي تتطلب إعادة إنتاج متنامي لعناصر الإنتاج والحاجيات الاستهلاكية، وتتطلب كذلك تراكماً في رأس المال.

٤ـ التنمية المستدامة أو المستديمة:

عرفت التنمية المستدامة وفقاً للمبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو بالبرازيل (قمة الأرض) عام ١٩٩٢؛ بأنها «ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل» [٣].

وهي تنمية تهدف إلى تحقيق الرفاهية للإنسان في جميع متطلبات الحياة ما أمكن، أي أنها تستجيب لحاجيات الأجيال الراهنة دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال اللاحقة للاستجابة لحاجياتها أيضاً.

---

[٣] : ف. دوجلاس موسشيت. مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ٢٠٠٠، ص١٧.

ولقد عرفت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) مفهوم التنمية المستدامة عام١٩٨٨؛ بأنها «إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية».

والتنمية المستدامة أساسها العدالة في تكافؤ الفرص بين الشرائح الاجتماعية للجيل الحاضر بينه وبين الأجيال اللاحقة.

إن التنمية المستدامة ليست جديدة كظاهرة، حيث بدأ الاهتمام بها منذ عشرات السنين؛ ففي الخمسينيات من القرن الماضي كانت التنمية تركز على قضايا الرفاه الاجتماعي، وفي الستينات ركزت على تجاوز مشكلات التنمية، وفي السبعينات أصبح تركيزها على الحد من الفقر وتلبية الحاجات الأساسية، ثم ظهر مفهوم ومصطلح التنمية المستدامة في التسعينات كرد فعل طبيعي ناجم عن الحذر من تدهور البيئة نتيجة الأسلوب التقليدي للتنمية الذي يقوم على التنامي السريع للإنتاج دون اعتبار للآثار السلبية التي يخلفها هذا التنامي على الإنسان وعلى الموارد الطبيعية وعلى البيئة، ومن هنا ظهر مفهوم التنمية المستدامة والمتكاملة.

وللتنمية المستديمة ثلاثة جوانب أو أبعاد رئيسية مع ما يتفرع عنها من مؤشرات فرعية تتفاعل وتتشابك مع بعضها من أجل الوصول إلى الهدف المنشود، وهي:

١) **البعد البيئي:** تطرح التنمية المستدامة مسألة الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها، لكن ضمن الحدود التي تفرضها البيئة والتي يجب احترامها ولا سيما في مجال التصنيع، لأن البيئة تتأثر وتؤثر، فهي عنصر أساسي في التنمية.

٢) **البعد الاقتصادي:** يعني الآثار والمنعكسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة، وتتمثل أهدافها الرئيسة في:

أ- توفير فرص وظيفية.

ب- زيادة النمو الاقتصادي بحجم أكبر من زيادة النمو السكاني.

ج- تنويع مصادر الدخل.

٣) **البعد الاجتماعي والإنساني:** وهو البعد الذي يجعل من النمو وسيلة للتآلف الاجتماعي.

وتكمن المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة فيما يلي:

- **الإنصاف:** ويعني حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته.
- **التمكين:** ويتمثل في إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات أو التأثير عليها.
- **حسن الإدارة والمساءلة:** ويعني خضوع المسؤولون الإداريون إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسؤولية.
- **التضامن:** بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى.

٥- التنمية الريفية:

وتسمى أيضاً «التنمية القروية»، وهي مفهوم مركب ومعقد، لا يتضمن جانباً واحداً أو مجالا اقتصادياً محدداً؛ بل يتناول كل جوانب الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والزراعية والعمرانية والسكانية...التي تهم قاطني الأرياف؛ فهي تعالج قضايا المجتمع والاقتصاد الريفي وتعنى بـ:

١- تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف وتطوير مهاراتهم التقنية والمعرفية.

٢- تحسين الوضع الاجتماعي للريفيين من نواحي التعليم والصحة وغيرها.

٣- تمكينهم من الاستغلال المرشد للثروات الطبيعية المحلية، وضرورة تثميرها، وضمان استدامتها للأجيال اللاحقة، مما يجعل التنمية الريفية تختلف في أهدافها وأبعادها عن مختلف أنواع التنمية الأخرى خاصة التنمية الزراعية التي كثيراً ما يتم الخلط بينهما، ومع ذلك فهما ترتبطان بينهما بعلاقة منطقية؛ فلا يمكن تحقيق التنمية الريفية دون التنمية الزراعية.

٤- تعمل على تنمية الموارد المحلية، و محاربة الفقر الريفي و كل مشاكل الريف.

الفصل الثاني

التجربة السورية في التنمية الريفية

والسياسات الحكومية في هذا المجال

تتجلى التجربة السورية في التنمية الريفية من خلال اهتمامات الحكومات المتلاحقة في البلاد منذ مرحلة ما بعد الاستقلال في عام ١٩٤٦ بضرورة إحداث تغيير في الواقع المزري للريف السوري، وأهمية التحول نحو التنمية الريفية بكافة مكوناتها، ومحاولة المساواة مابين الريف والمدينة والحد من الهجرة نحو المدن، حيث عانى الريف السوري، في ظل الحقبة الاستعمارية والقوى البرجوازية والإقطاع، من الظلم والجهل والمرض والتخلف الاجتماعي والاقتصادي فترات طويلة من الزمن، وكان للقوانين الإصلاحية كقانون الإصلاح الزراعي والعلاقات الزراعية وأملاك الدولة وغيرها من القوانين، في حينها الأثر الإيجابي في تحسين واقع حياة المواطنين والطبقة الكادحة المنتجة في الريف السوري.

وجاء حزب البعث العربي الاشتراكي في عام ١٩٦٣ ليكمل مسيرة تطوير الريف السوري بإصدار العديد من التشريعات ذات العلاقة بتطوير الريف وتنميته؛ فالمؤتمر القطري السادس اتخذ عدداً من القرارات في هذا المجال، أهمها:

- تغطية الريف بالجمعيات الفلاحية التعاونية...والعمل على تطويرها وتحويلها من جمعيات خدمية إلى جمعيات إنتاجية...

- معالجة ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة.

- تعديل قانون العلاقات الزراعية بما يضمن عدم تهجير الفلاحين...

كما أن المؤتمر القطري السابع اعتبر أن تنمية الريف وتطويره المهمة الأولى من مهام خططنا الاقتصادية...

ولم يغب عن بال المخططين في الحكومة السورية موضوع تطوير الريف وإحداث التنمية الريفية المتوازنة.

وكان أول اهتمام للحكومة السورية بتنمية المجتمع الريفي في عام ١٩٥٥، حيث طلبت خبيرين لهذه الغاية أحدهما للعمل في مجال الرعاية الاجتماعية، والآخر للعمل في مراكز الرعاية الريفية، وطلبت من الأمم المتحدة تنظيم برنامج لتنمية المجتمع الريفي في سورية، وبالنتيجة تم إحداث المراكز الاجتماعية في الريف، وكان أولها المركز الاجتماعي في قرية النشابية بغوطة دمشق في عام ١٩٥٧، ثم نقل إلى قرية حران العواميد.

وفي عام ١٩٥٨ قدم خبير الأمم المتحدة (داهيان سينغ) مشروع خطة مؤقتة لإنعاش الريف السوري مستفيداً من التجربة الهندية في هذا المجال، وبناءاً على هذا المشروع صدر أول نص تشريعي يعالج قضايا التنمية الريفية، وهو القرار الجمهوري رقم ١٠٠٧ لعام ١٩٥٨ المتعلق بإحداث مراكز إنعاش الريف في سورية، ولا يزال نافذاً حتى الآن، باستثناء بعض التعديلات ولا سيما المرسوم التشريعي رقم ٢٢٤ لعام ١٩٦٣ الذي غير تسمية المراكز الاجتماعية إلى مراكز إنعاش الريف، والتي سميت لاحقاً مراكز التنمية الريفية.

ولابد من الإشارة إلى أن الوحدات (الاقتصادية والزراعية والصحية والعمرانية...) التي تكون مراكز إنعاش الريف قبل عام ١٩٦٣ كانت تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (فنياً ومالياً وإدارياً)، ولكن بعد التعديل المشار إليه أصبحت كل وحدة من الوحدات تتبع الجهة التي تخصها، مع بقاء الإشراق الإداري لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وسنعرض التجربة السورية للتنمية الريفية المستدامة من خلال الأعمال التنموية الريفية التي تقوم بها كل من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الزراعة والمنظمات الدولية والأهلية في هذا المجال...

السياسات الحكومية ذات العلاقة بالتنمية الريفية:

أولت السياسات الرسمية الحكومية السورية قضايا التنمية عموماً والتنمية الريفية خصوصاً اهتماماً كبيراً من خلال الخطط الخمسية المتعاقبة؛ فقد اشتملت الخطط الخمسية ما يشير إلى أهمية الريف وضرورة تطويره؛ فتضمنت أهداف الخطة الخمسية الثانية النهوض بالريف ورفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي، وهدفت الثالثة منها إلى توجيه العناية الكبيرة للريف بتوفير

الخدمات العامة الأساسية له، ونشر الصناعات الريفية، والحد من الهجرة إلى المدن، وأكدت الرابعة على تحسين الظروف المعاشية في الريف السوري واستقطابه في عملية التنمية...

وقد تم التبني الأساسي لقضايا التنمية والفقر ضمن الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠) التي كان محورها التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، وتحقيق التنمية المتوازنة والاستدامة البيئية...وكان من ضمن أهداف الخطة الخمسية الحادية عشرة (٢٠١١-٢٠١٥) تحقيق التنمية البشرية بما فيها من تحقيق للتنمية السكانية (ريف وحضر)، وتحقيق التنمية الريفية الشاملة المجتمعية والاقتصادية، وإيجاد الظروف المناسبة لتعزيز العمل الزراعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، والحماية الاجتماعية والحد من الفقر، ورفع المستوى المعيشي للريف وتحسين دخول المنتجين وتكامل سياسات التنمية مع القطاعات الأخرى بما يحقق التنمية المتوازنة، حيث تم وضع تصورات تفصيلية واعتماد التخطيط الإقليمي لتأطير التنمية الريفية في سورية من خلال وضع الخطط الإقليمية المناسبة بهدف تحقيق التنمية.

كما وتم مؤخراً توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة التخطيط الإقليمي ومركز ((ايكاردا)) لوضع سياسة زراعية وخلق تنمية ريفية وإدارة متكاملة للموارد المائية في سورية حتى العام ٢٠٢٥.

هذا وقد أنهت هيئة التخطيط الإقليمي في سورية مشروع المخطط الإقليمي[٤] لمحافظة ريف دمشق وآلية التنمية التي ستعتمد لتطوير وتنمية المحافظة، تمهيداً لتعميمه على كافة المحافظات الأخرى، بهدف إحداث نوع من التنمية الإقليمية المتوازنة والمستدامة والتقريب مابين الريف والمدينة، عبر إقامة مشاريع عمرانية كبرى وحيوية وصناعية وحرفية وأسواق متعددة الأغراض ومشاريع نقل وحلقات مرورية ومشاريع خاصة بالإدارة المائية، وتوجهات مستقبلية ترتكز على تحقيق سيناريو التنمية المستدامة مكانياً، من خلال خلق أقطاب نمو وتنمية متنوعة بمستويات تنافسية عالية ومشاريع نوعية وخلق مناطق الأنشطة المحلية التي تساعد في خلق فرص العمل....

يركز المخطط على التنمية العمرانية وتحسين الإطار الحياتي للمواطنين إلى جانب خفض الفروقات في مستويات التعليم والصحة والثقافة وزيادة الخدمات بمختلف أنواعها، ويتضمن المخطط مختلف أبعاد التنمية الاقتصادية والبيئية...بما فيها الحفاظ على الأراضي الزراعية والحفاظ على الزراعات الاستراتيجية وحماية المناطق والمناظر الطبيعية والحماية من الكوارث الطبيعية واختيار الأمكنة المناسبة للنفايات ومحطات الصرف الصحي...إلخ.

[٤] : الموقع الالكتروني لشبكة D P د برس نيوز تاريخ المقالة ٢٠١٢/٦/٣.

كما وتقوم مديريات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ولا سيما مديرية الإرشاد الزراعي بدور واضح في التنمية الريفية عن طريق تقديم الخدمات الإرشادية المجانية للمزارعين من خلال الوحدات الإرشادية المنتشرة في كافة أرجاء سورية، وتنفذ النشاطات الإرشادية من خلال القيام بتجارب حقلية عبر الأيام الحقلية وغيرها من النشاطات[٥].

كما تلقى المرأة الريفية على وجه الخصوص، من خلال مديرية المرأة الريفية، اهتماماً ملحوظاً عبر النشاطات الإرشادية المتعلقة بالاقتصاد المنزلي والأعمال اليدوية، ومجموعة من المشاريع الخاصة بتوليد الدخل والتي تهدف إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة عبر زيادة مشاركتها في عملية الإنتاج وفي نشاطات التنمية الريفية...

وتساهم القوانين والتشريعات الزراعية في تحسين العلاقات المجتمعية الريفية وتحديد الحقوق والواجبات التي تقع على عاتق أطراف العملية الزراعية، ولا سيما قانون العلاقات الزراعية رقم ٥٦ لعام ٢٠٠٤ الذي يهدف إلى تنظيم العلاقات بين جميع الفعاليات الاقتصادية والتي تساهم في عملية الإنتاج الزراعي (المالك أوالمستثمر من جهة والمزارع والعامل الزراعي من جهة أخرى).

ورغم كون العمل الزراعي لا يزال يلعب دوراً رئيسياً في تأمين الدخل وفرص العمل والأمن الغذائي للسكان الريفيين، إلا أنه لا يمكنه لوحده أن يحسن مستقبل التشغيل في المناطق الريفية، ولكن الحكومة السورية أخذت ذلك بعين الحسبان؛ حيث قامت بجهود للتنسيق ما بين الجهات المعنية المختلفة لتحقيق أفضل مستويات التعاون من أجل تنفيذ أنشطة التنمية الريفية من خلال تأسيس شراكة بين القطاعين العام والخاص، كنتيجة لذلك تمت المباشرة بالعديد من الاستثمارات فيما يخص البنية التحتية والتنمية الزراعية، وذلك لمنع الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية أو إلى البلدان المجاورة، حيث تم التوجه في السنوات الأخيرة لتنمية النشاطات الصغيرة غير الزراعية في الريف للحد من ظاهرة البطالة، مما يشجع على تطوير الشروط المناسبة التي تعزز من نمو وازدهار القطاع الريفي الأمر الذي تظهره العديد من برامج ومشروعات التنمية الزراعية والريفية كمشاريع التنمية الممولة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) ومشاريع محاربة الفقر الريفي، والتي تهدف مجتمعة إلى تحسين ظروف المعيشة وتحسين البنية التحتية للطرق واستصلاح الأراضي والنشاطات المولدة للدخل للمرأة الريفية والتنويع الزراعي وزيادة الإنتاجية الزراعية وتدريب الأسر الريفية وتقديم قروض تربية

[٥] : النشاطات غير الزراعية في المناطق الريفية وتأثيرها على الزراعة في مناطق مختارة من سورية دمشق – حزيران٢٠٠٨- المركز الوطني للسياسات الزراعية.

الماشية ...إلخ، والهدف الرئيسي منها هو الحد من البطالة وزيادة أيام العمل الزراعي من أجل تقليل هجرة اليد العاملة الريفية وزيادة دخول المزارعين.

وبتأسيس الهيئة العامة لمكافحة البطالة في عام ٢٠٠٢، والتي سميت لاحقاً بموجب المرسوم رقم ٣٩ لعام ٢٠٠٦ (الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات)؛ قامت الحكومة وبمساعدة من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بتسهيل عمليات حصول المواطنين على قروض لإنشاء مشاريع مولدة للدخل صغيرة ومتوسطة، بهدف الحد من البطالة، ومكافحة الفقر، وتحسين أوضاع سكان الريف والحضر عموماً، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة من خلال تلك المشاريع.

وتنقسم القروض المقدمة إلى ثلاث مجموعات:

١) قروض صغيرة للمشاريع الأسرية.

٢) قروض لمشاريع العمل العامة.

٣) قروض لمشاريع التنمية الاجتماعية.

إضافة إلى تقديم قروض مختلفة لإقامة مشاريع زراعية أو صناعية أو خدمية عبر المصارف العامة (الزراعي والصناعي والتسليف الشعبي والتوفير وغيرها...)، كما تقدم برامج معينة بهدف تطوير المهارات البشرية في إدارة المشاريع المناطق الريفية والحضرية على السواء، من خلال إقامة دورات تدريبية لتطوير المهارات الخاصة، ولا سيما الدورات الموجهة للمرأة عموماً (الريفية والحضرية)، ويطلب عادة من طالبي القروض تقديم دراسة جدوى فنية واقتصادية أولية لمشاريعهم بالاستعانة بخبراء الهيئة.

وقد تضمنت خطة الهيئة لعام ٢٠٠٥ تمويل ١٢٣٩ مشروعاً زراعياً و١٦٣١ مشروعاً صناعياً و١٦٣٠ مشروعاً خدمياً، حيث تم تمويل ما مجموعه ٦٧٥٢ مشروعاً من خلال المصارف العامة المشار إليها.

ونتيجة لتطور أعمال الهيئة أسست عدد من حاضنات الأعمال في محافظات درعا وحلب بهدف تشجيع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على البدء بأعمالهم الخاصة.

الفصل الثالث

الجهات الحكومية العاملة في مجال التنمية الريفية

إن تنمية الريف وتطويره تقع على عاتق كل الوزارت والجهات الحكومية إلى حد ما (وزارة الإدارة المحلية، البيئة، الإسكان والتعمير، الري...إلخ)؛ إلا أن أكثر الوزارات التي تعنى بالتنمية الريفية وتضع الخطط والبرامج في هذا المجال وزارتي الشؤون الاجتماعية والزراعة، من خلال المديريات والجهات العامة والمشاريع التنموية التابعة لها.

وسنعرض فيما يلي إلى دور كل من الوزارتين في هذا المجال.

أولاً: دور وزارة الشؤون الاجتماعية في التنمية الريفية المستدامة[٦]:

تساهم وزارة الشؤون الاجتماعية بدور هام وحيوي في التنمية الريفية المستدامة من خلال مديريتها المركزية «مديرية التنمية الريفية» ومراكز التنمية الريفية التابعة لها في المحافظات، والتي أنشئت بموجب القرار الجمهوري رقم /١٠٠٧/ لعام ١٩٥٨، (المعدل بالمرسوم التشريعي رقم ٢٢٤ لعام ١٩٦٣) وكانت تسمى في حينها «مراكز إنعاش الريف»، حيث نصت المادة الأولى من القرار المشار إليه على أنه: «تنشأ في المناطق الريفية مراكز لإنعاش الريف مهمتها القيام بإنعاش الريف وإصلاحه ورفع مستوى معيشة سكانه، وذلك عن طريق العناية بالنواحي الاجتماعية والثقافية والصحية والاقتصادية والزراعية والعمرانية».

ويقوم كل مركز بتقديم خدماته لقرية واحدة أو عدة قرى متجاورة لا يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف نسمة، ويتكون كل مركز من هذه المراكز من الوحدات التالية:

١- **الوحدة الاجتماعية والثقافية:** وتعنى بالإرشاد الاجتماعي ورفع مستوى التربية الاجتماعية ومكافحة الأمية بين الكبار والتدبير المنزلي ومكافحة البدع والخرافات وفض النزاعات بالتراضي أو التحكيم...

٢- **الوحدة الصحية:** وتعني برعاية الأمهات والحوامل والأطفال وتوفير المعالجة وتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية الطبية وتقديم الإرشادات الصحية والوقائية للأهالي...

[٦] المصدر وزارة الشؤون الاجتماعية.

٣- **الوحدة الزراعية والاقتصادية**: وتعنى بإرشاد الفلاحين وتوجيههم من الناحية الزراعية وتحسين الأساليب الزراعية وإدخال وتحسين الصناعات الريفية وتحسين الوسائل المؤدية إلى رفع مستوى الفلاح الاقتصادي.. ويضم كل مركز حقلاً تجريبياً للإرشاد الزراعي.

٤- **وحدة الخدمات العمرانية**: وتعني بإرشاد الفلاح إلى تحسين مسكنه ومنشآته الزراعية من الوجهة الصحية والفنية وقد ألغيت هذه الوحدة بعد إحداث وزارة الإسكان والتعمير.

وتضع كل من الوزارات التي لها علاقة بنشاط إحدى الوحدات المذكورة البرامج والخطط الكفيلة بتأمين حسن سير العمل في الوحدات التابعة لها بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية.

ولتسيير أمور العمل تشكل في كل مركز من المراكز لجنة إدارية ولجنة توجيهية وخمس لجان أهلية (لجنة الاقتصاد والزراعة، لجنة الثقافة والتعليم، لجنة الصحة والنظافة والعمران، لجنة تنظيم البر والإحسان، لجنة المصالحات).

وبعد دراسة واقع هذه المراكز والمهام المطلوبة منها على ضوء المتغيرات الحديثة، فقد تم فصل الوحدات الزراعية والصحية من كافة النواحي عن المراكز لأن مهمة هذه الوحدات أصبحت تقع على عاتق الوزارات المختصة، وتم وضع رؤيا جديدة لعمل المراكز تتجلى في هدفين رئيسين:

١- الهدف الاجتماعي:

مارست المراكز القديمة مهام ذات طبيعة اجتماعية تهدف إلى رفع مستوى الوعي الثقافي والاجتماعي لأبناء الريف، وذلك من خلال رياض الأطفال وفصول محو الأمية وفصول التدبير المنزلي والمحاضرات والندوات الثقافية وغيرها من النشاطات التي كانت تتماشى مع احتياجات المجتمع الأهلي، أما اليوم فقد أصبح هناك مهام اجتماعية أكثر إلحاحاً وتخصصاً بالنسبة لوزارة الشؤون الاجتماعية على اعتبار أن المهام السابقة أصبحت تمارس من قبل الجهات المعنية.
ويمكننا تلخيص المهام الجديدة لتلك المراكز فيما يلي:

١- تمكين المرأة الريفية.

٢- القضايا السكانية.

٣- النوع الاجتماعي (الجندرية).

٤- خدمات المعاقين في المجتمع المحلي.

مع العلم أن المراكز سوف تتحول تدريجياً من القيام بالمهام السابقة إلى المهام الجديدة بالتنسيق مع الوزارات الأخرى المعنية مثل: وزارة التربية - وزارة الثقافة - الاتحاد النسائي - وزارة الصحة...وغيرها من الوزارات التي أصبحت تلك المهام من اختصاصاتها ومسؤولياتها وذلك لتتفرغ المراكز لمهامها الجديدة على أكمل وجه.

٢- الهدف الاقتصادي:

إن الهدف الاقتصادي الرئيسي للمراكز حالياً هو تأمين فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في مشاريع جديدة ومتميزة تعتمد على الخصائص المحلية لكل منطقة يوجد فيها مركز تنمية ريفية بما يسهم في تأمين موارد إضافية للمورد التقليدي وهو الزراعة وذلك بهدف تقليص معدلات البطالة والفقر.

مديرية التنمية الريفية:

تتألف مديرية التنمية الريفية من ثلاث دوائر رئيسية هي:

١- دائرة مراكز التنمية الريفية.

٢- دائرة الصناعات الريفية.

٣- دائرة العرض والتسويق.

١- دائرة مراكز التنمية الريفية:

يتبع للدائرة حالياً /٢٩/ مركزاً للتنمية الريفية موزعة على عدد من المحافظات السورية، ولكن العدد الذي هو قيد التشغيل حالياً أقل من ذلك بكثير، حيث توقف معظمها عن القيام بأعماله ونشاطاته بسبب الأزمة الراهنة التي تمر بها البلاد.

والجدول التالي يبين أسماء تلك المراكز ومواقعها والاعتمادات المخصصة لها لعام ٢٠١١:

مراكز التنمية الريفية القائمة في سورية وتوزعها على المحافظات لعام ٢٠١١

١	حران العواميد	حران العواميد	١٧٨٠	ريف دمشق
٢	يبرود	يبرود	٣٢٢٤	
٣	الجولان	سويسة		القنيطرة
٤	صلخد	صلخد	٣٨٧٩	السويداء
٥	عريقة	عريقة	٤٧٢	
٦	نوى	نوى	١٨٧٥	درعا
٧	محجة	محجة	١١٣٠	
٨	غصم	غصم	٦١٩	
٩	تلكلخ	تلكلخ	١٦٥١	حمص
١٠	القريتين	القريتين	١٠٦٥.٣٤	
١١	تلدو	تلدو	١١١٩	
١٢	الحمراء	الحمراء	٥٥٤	حماة
١٣	الزيارة	الزيارة	٤٩٦	
١٤	جوبة البرغال	جوبة البرغال	٤٧٥	اللاذقية
١٥	ربيعة	ربيعة	٣٣٠	
١٦	بيت ياشوط	بيت ياشوط	٨٩٠	
١٧	ألتون الجرد	ألتون الجرد	٨١٠	طرطوس
١٨	أبلين	احسم	٥٥٥	ادلب
١٩	عفرين	عفرين	١١٦٠	حلب
٢٠	الباب	الباب	٢٤٥	
٢١	عين العرب	عين العرب	٥٥٣.٢٨٥	
٢٢	الميادين	الميادين	٨٠٥	دير الزور
٢٣	الكسرة	الكسرة	٥٥٦	
٢٤	التبني	التبني		
٢٥	المنصورة	المنصورة	٥٦٥	الرقة
٢٦	عين عروس	تل أبيض	٣٩٦.٩	
٢٧	الشدادي	الشدادي	١٠٨٧	الحسكة
٢٨	تل حميس	تل حميس	٦٥٥	
٢٩	الجوادية	الجوادية	٧٣٥	

وأهم نشاطاتها للفترة ما بين (٢٠٠٥-٢٠١٣) يوضحها الجدول التالي:

نشاطات مراكز التنمية الريفية للفترة (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٣)

	٣٨٤٣	٣٠٣٩	٢٧١٣	٨٢	٢٤١٧	٢٩٤٩	٣١٠٣	٢٥٤٠
	٧٠	٥٤	٣٨	٢٨	٣٧	٣٥	٣٦	٣٧
	٣٩	٤٨	٦٩	٤٢	٦١	٣٠	٢٢	١٨
	٦٩١	١٠٩٣	١٠٦٠	٧٦٨	٩٠٣	٦١٧	٤٦٤	٣٦٠
	٦١	٥٢	٣٦	٣٠	٢٢	٢٣	٨	٤٢
	٥٠٤٧	٣٦٠٢	٢٤٠٨	٢٢٥٢	٢٨٩٢	٢٤٢٩	١٦٦٠	٥٥٣٠
	١٩	١٨	١٥	٢٠	٢٣	٣٩	٣٤	٢٧
	٣٤٩	٢٥٦	٢٣٣	٣٢٤	٣٨٩	٧٨٦	٧٨٠	٥٥٨
	١٥	٤	٢	٦	٤	١١	١٦	١٥
	١٣٢	٤٣	٧١	٧٤	٣٧	١٥٦	٣٠٧	١٣٠
	١٢	٣	٤	٢	٤	١١	٢	١٥
	١٩٢	٤٥	٥٩	٣٠	٧٨	٢٠٨	١٩	٣٥٠
	٤٧٦٤	٩٤٧٤	٩٨٨٣	٤٨١٢	٦٧٠٠	٧٦٠٢	٨٨٦٠	٤٢٢١
	٤٨٠٥	٨٢١٩	٦٤١٨	٣٩٩٩	٦١١٦	٥١٩٢	٥٨٩٩	٤٣٥٠
	١١٨	٩٥	١٢٣	١٠٩	٨٢	٦٢	٩١	٤٢
	١٤٦١	١٦٣٤	١٢٦٠	١١٥٩	١٤٩٧	٧٩٣٣	١١٥٨	٥٥٣٠

٤٠	٥٦	٦٧	٦٤	-	-	-	-
٤٢٢	٦٤٨	١١٥٣	١٠٧٥	-	-	-	-
٢٠	٢٧	٢٧	-	-	-	-	-
٤٣٠	٥٥٩	٤٨٠	-	-	-	-	-
٥٥٣٠	-	٣٣٩٣٦	٢٠٩٢٥	٢٤٤٢	٢٥٨٠٢	٦٤٣٦٧	٤٧٥٤٤
٢١٤٥٣	-	٣٥٨٥	٢٣٩٩	٥٥٧	٧٠٦٠	٦٢٥٧	٩٠٧٣
٥٠٤٢	-	٥١٤٣	٤٠٦٧	٢٩٣٧	٥١٨٨	٩٥٨٣	٩٧٦٣
-	-	١٦٢٣	-	١٠٠	١٩٦٥	٩٤٧	٤٧١
٥٦٢٠	-	٢١٠٦	١٣٦٦	١٣٨٤	٥٢٩٧	١٦٣٩٨	٦٩٥٤
٢٤	-	٥٢	٨٢	٩٨	١٥٧	١٩٩	٦٠٠
١٢٨٧	-	٢٧٣٦	١٧٩٠	١٩٦٦	٥٦٨٢	٧٦٣٩	٨٤٣٣
١٣٢٦	-	١٢٦١	١٧٠٠	٥٢٠	٩٤٩	٧٠٦٣	٢٥٨٢
٧٣٥٣	-	١٧١٩٩	٢٣٨٠٣	٢٩٩٧٢	٢٩٢٥٦	٢٤٣٦٩	٥٢٤٧٦

٢- دائرة الصناعات الريفية:

أحدثت وحدات الصناعات الريفية البالغ عددها /١٧٨/ وحدة بموجب المرسوم رقم /٢٣/ لعام ١٩٨٠، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وهي:

١- رفع المستوى الاجتماعي والثقافي لأبناء وبنات الريف.

٢- الاستفادة من طاقة المرأة الريفية العاملة.

٣- الحد من هجرة أبناء الريف إلى المدينة.

٤- تأمين مورد رزق إضافي لأبناء الريف يساهم في رفع مستواهم المعاشي إضافة للمورد الأساسي وهو الزراعة.

٥- تأمين فرص عمل لأبناء وبنات الريف.

وهناك خطة لتفعيل عمل هذه الوحدات لأن الآليات القائمة سابقاً لم تؤدِ إلى بلوغ الأهداف المرجوة بعد أن اقتصر عمل هذه الوحدات سابقاً على إنتاج السجاد اليدوي، مما أدى إلى جملة من الصعوبات والمعوقات تتلخص بما يلي:

١- مخزون هائل من السجاد اليدوي بقيمة /٤٠٠/ مليون ليرة سورية في نهاية العام ٢٠٠٤.

٢-عاملات على أساس الإنتاج يعملن في ظروف سيئة وغير عادلة منذ سنوات.

هذا الواقع استوجب على الوزارة أن تجد حلاً يحقق التوازن بين الواجب الاجتماعي والواقع الاقتصادي، فتم دراسة المشكلة من خلال هذا الواقع، وتم التوصل إلى أن تكلفة تشغيل الوحدات العاملة آنذاك (١٤٥ وحدة) تبلغ /١٠٧.٣٠٠/ ألف ل.س مائة وسبعة ملايين وثلاثمائة ألف ليرة سورية.

وأمام هذا الواقع كان أمام الوزارة خيارين:

الأول: الاستمرار بعمل هذه الوحدات وتحميل الدولة الخسائر المذكورة أعلاه.

الثاني: إيقاف صناعة السجاد اليدوي في معظم هذه الوحدات والانتقال إلى صناعات بديلة أكثر ملائمة للخصائص المحلية لكل منطقة.

وكان الخيار الثاني خيار الوزارة من باب المسؤولية والمصلحة العامة.

إلا أن الوزارة استثنت عدد من الوحدات المتميزة والقادرة على الإنتاج والتسويق أو القادرة على إنتاج سجاد يدوي متميز من ذلك القرار (حتى لو تحملت خسائر تشغيل هذه الوحدات المحدودة العدد) ومن هذه الوحدات وحدة الزارة بحمص ووحدة الرحيبة بريف دمشق ووحدة الشيخ يونس بطرطوس ... حيث أن إبقاء هذه الوحدات القليلة أتاح للوزارة القدرة على دعمها بالشكل المناسب.

٣- دائرة العرض والتسويق:

تقوم بالأعمال التالية:

١- التعريف بمنتجات وحدات الصناعات الريفية ومراكز التنمية الريفية والعمل على ترويجها والسعي لبيع منتجاتها.

٢- تأمين أسواق عربية وأجنبية لبيع المنتجات والاشتراك في المعارض المحلية والعربية والدولية.

٣- الإشراف على شعبة المعرض المركزي للصناعات الريفية.

٤- معرض الصناعات الريفية بدمشق:

تقوم شعبة المعرض المركزي بما يلي:

١- استلام المنتجات الواردة للمعرض من وحدات الصناعات الريفية ومراكز التنمية الريفية.

٢- عرض المنتجات وبيعها لصالح الوحدات والمراكز.

٣- متابعة تحصيل قيمة المبيعات التي يتم بيعها بالنسيئة.

٤- تحويل قيمة المبيعات إلى الوحدات صاحبة العلاقة.

دور وزارة الشؤون الاجتماعية بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

بناءً على التوجهات الحكومية، من خلال الخطط الخمسية، بدءاً من الخطة الخمسية العاشرة قامت مديرية التنمية الريفية بتطبيق البرامج المتعلقة بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث لحظت المديرية في خطتها الحالية البرامج التالية:

١- برنامج حاضنات الأعمال في مراكز التنمية الريفية ووحدات الصناعات الريفية.

٢- برنامج الصناعات البديلة في وحدات الصناعات الريفية.

وقد بدأ العمل على تطبيق هذه البرامج منذ العام /٢٠٠٥/، حيث بلغ عدد المستفيدات من تلك البرامج خلال السنوات الخمس الماضية حوالي ١٢٣٣٩ مستفيدة.

وفيما يلي لمحة عامة عن هذه البرامج وأهم أهدافها:

- برنامج حاضنات الأعمال:

إن فكرة حاضنات الأعمال تقوم بشكل أساسي على إنشاء مؤسسات تنموية ترعى الشباب والشابات أصحاب الأفكار والمشروعات المتميزة والجديدة، عن طريق تهيئة المناخ والبيئة الملائمة لاحتضان مشروعاتهم وتأمين الموارد الكافية لتلبية طموحاتهم، وتقديم الدعم المادي والتمويل والمشورة الإدارية والاقتصادية اللازمة لتأسيس هذه المشروعات والإقلاع بها، بهدف زيادة معدلات نموها وكفاءتها الاقتصادية إلى الشكل الذي تستطيع بعده الاستمرار في السوق دون مساعدة خارجية.

<u>أهداف الحاضنات:</u>

١- رعاية الأفكار والمشاريع الجديدة في المراحل الأولى للإنتاج والنمو.

٢- تسهيل بدء المشروع والتوصل إلى شبكة دعم مجتمعي.

٣- الترويج لفكرة العمل الحر وإدارة المشاريع خاصة بين فئات الشباب.

٤- دعم المشروع أثناء فترة التأسيس لتأمين معدلات نمو عالية ومنتجات متميزة من خلال مختلف الخدمات التي تقدمها الحاضنات.

٥- تأمين فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لأبناء المنطقة التي توجد فيها الحاضنة.

٦- تسويق منتجات المشاريع الصغيرة من خلال ربطها ببعض المنشآت الاقتصادية الكبرى ذات الطبيعة المشابهة.

٧- تقديم الخدمات الإدارية المختلفة والمشورة الفنية والدراسات الاقتصادية المختلفة (دراسات الإنتاج والتسويق والجودة وغيرها).

- تتراوح فترة احتضان المشروع بين /٣-٥/ سنوات يكون بعدها المشروع قد تجاوز مرحلة التأسيس واستطاع خلق سوق محلية لتسويق منتجاته؛ لينتقل بعدها إلى خارج المركز وينتقل إلى مرحلة التوسع، والتي من الممكن أن تتحول هذه المشروعات الصغيرة إلى مشروعات رائدة متوسطة أو كبيرة، ويفسح المجال أمام مشروع آخر لدخول المركز واحتضانه، مع العلم أن كل حاضنة تؤمن حوالي /١٥/ مشروع.

ولقد بدأ تطبيق هذا البرنامج فعلياً ابتداءً من عام /٢٠٠٦/ في بعض المراكز حيث تم تأهيل وتجهيز حاضنة أعمال في كل من:

- مركز/الباب/ في محافظة حلب التي تضمنت المشاريع التالية: تصنيع خيوط الشانيل- صناعة النسيج- صناعة المنظفات – صناعة وتجميع أجهزة طبية.

- مركز/نوى/ في محافظة درعا: مشروع خياطة- تصنيع السخانات الشمسية- تصنيع القطنيات - تطريز.

ويبلغ عدد المشاريع الحالية في الحاضنتين /١٧/ مشروع منها /٣/ مشاريع نسائية، ومن المتوقع أن يشمل برنامج الحاضنات جميع المراكز البالغ عددها /٢٩/ مركزاً...

وتم بين عامي /٢٠٠٧-٢٠٠٨/ إقامة مشروع ميداني بإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بمشاركة عدد من الجمعيات الأهلية (بداية، سيا، الغيث، الندى، الجمعية السورية للبيئة)؛ وذلك لإقامة حاضنة أعمال ومنطقة تنمية ريفية من خلال تحويل مركز حران العواميد في ريف دمشق من مركز تنمية ريفية عادي إلى مجتمع فيه عشرات المشاريع مثل (صناعة الصابون، ألبان واجبان، نجارة، ألمنيوم، خياطة)...

- برنامج الصناعات البديلة في وحدات الصناعات الريفية:

تقوم الوزارة حالياً بالبحث عن رؤيا جديدة للعمل في هذه الوحدات وقد تجسدت هذه الرؤيا من خلال تبني صناعات بديلة تتناسب مع الموارد المحلية لمنطقة تواجد كل من هذه الوحدات وتفعيل مشاركة القطاع الأهلي والفعاليات المحلية والترويج لمشاريع مشتركة معها بما يسهم في خلق فرص عمل للشباب والشابات أبناء هذه المناطق، وتعتمد الآلية الحالية على اقتراح صناعة بديلة من خلال الفعاليات المحلية المختلفة ثم تدرس من قبل الوزارة ويتم تقديم الدعم اللازم للقيام بهذه الصناعات.

وتم تشكيل لجنة مختصة برئاسة معاون الوزير بموجب القرار رقم (٧٢٦) لعام (٢٠٠٧) لتحقيق هذه البرامج وآلية عملها تكون وفق ما يلي:

- مقابلة الأشخاص المتقدمين للاستفادة من برنامج حاضنات الأعمال في مراكز التنمية الريفية ووحدات التنمية الريفية وحيث تجتمع اللجنة مرة كل شهر بدعوة من رئيسها.

- تحويل طلبات أصحاب المشاريع الذين حصلوا على موافقة اللجنة إلى هيئة التشغيل وتنمية المشروعات لدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروعاتهم.

- ترفع دراسة الجدوى لكل صاحب مشروع للسيد الوزير عن طريق مديرية التنمية الريفية المختصة للحصول على الموافقة النهائية.

- تقوم المديرية بتوقيع عقد اتفاق بين الطرفين المتمثل بصاحب المشروع الراغب باستثمار الوحدة أو المركز لإقامة مشروعه ومعاون الوزير، تحدد من خلاله الشروط والالتزامات المترتبة على كل طرف.

وعلى ذلك فقد تم إقامة بعض المشاريع عن طريق حساب مديريات الشؤون الاجتماعية والعمل بالمحافظات لدى المصرف، وهي:

- معمل ألبان وأجبان في وحدة المسعودية / محافظة حمص/.

- معمل تعبئة زيتون ومخللات في وحدة خربة غزالة / محافظة درعا/.

- صناعة المربيات وتعبئة البرغل في وحدة البودي وصناعة الصابون البلدي والمعطر بوحدة الشبطلية / محافظة اللاذقية /.

- معمل كرتون للبيض في وحدة صدد / محافظة حمص/.

<u>أما المشاريع التي تم تنظيمها عن طريق المديرية من خلال عقود الاتفاق هي:</u>

- معمل للحلويات العربية والإفرنجية / محافظة السويداء/.

- مشغل خياطة في القريتين مع جمعية البر والخدمات الاجتماعية، وفر حوالي ١٢ فرصة عمل لنساء القرية.

- مشروع غذائي مع جمعية البر والخدمات الاجتماعية في كل من وحدتي السلمية ومصياف /محافظة حماة/.

- مشغل خياطة في وحدة أريحا /محافظة ادلب/ مع جمعية البر والخدمات الاجتماعية أيضاً.

وهناك بعض المشاريع قيد الانجاز تشمل أغلب المحافظات والبالغ عددها /١٧٨/ وحدة، والأفضلية تكون للسيدات الريفيات كرائدات أعمال أو كعاملات في هذه المشاريع.

ثانياً: دور وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في التنمية الريفية المستدامة [٧]:

تقوم وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بدور هام وكبير في مجال التنمية الريفية عموماً من خلال مديرياتها المختلفة؛ كمديرية الإرشاد الزراعي ومديرية المرأة الريفية...كما قامت الوزارة بتنفيذ العديد من المشاريع التنموية الريفية خلال العقود الماضية بالتعاون مع عدد من المنظمات والصناديق العربية والدولية، والتي تركزت في مجملها على استصلاح الأراضي المحجرة، وإقامة مشاريع الري الحكومي، وتمكين المرأة الريفية، ومساعدة صغار المزارعين بمنحهم القروض بتسهيلات وفوائد تشجيعية لإقامة مشاريع صغيرة ووحدات للصناعات الريفية التقليدية...إلخ، الأمر الذي ساعد على إحداث نوع من التنمية الريفية في مناطق عمل هذه المشاريع بما فيها من تطوير للإنتاج الزراعي وزيادة دخل المزارع، وبالتالي تلبية متطلباته الغذائية...ومن هذه المشاريع:

١- مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الجنوبية:

مشروع تنموي زراعي ريفي ممول من منظمات دولية مختلفة، يهدف إلى إحداث تنمية ريفية وزراعية في المنطقة الجنوبية من الجمهورية العربية السورية (محافظات ريف دمشق ودرعا والسويداء والقنيطرة)، صدقت اتفاقيته مع إيفاد بالقانون رقم /٤/ لعام ١٩٩٢.

يتألف المشروع من مرحلتين الأولى مابين أعوام (١٩٨٦-١٩٩٢)، والثانية مابين أعوام (١٩٩٣-٢٠٠٣).

أ- المرحلة الأولى (١٩٨٦-١٩٩٢):

الجهات الممولة:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

رأس مال المشروع:

/٤٠/ مليون دولار موزعة كما يلي:

[٧] : المصدر وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي – مديرية التخطيط والتعاون الدولي ومقالات صحفية متفرقة، واطلاعات الباحث وزياراته الميدانية.

- ٢٢ مليون دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- ١٨ مليون دولار من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- ١٢ مليون دولار مساهمة الحكومة السورية.

انجازات المرحلة الأولى:

١) خطة الاستصلاح:

٢٨٠٠٠	٥٤٣٣٧	١٩٤ %	١٨ ألف أسرة

٢) إنجاز حوالي /١٨٥/كم من الطرقات الزراعية.

٣) إحداث مركز التدريب على الآلات الزراعية بدرعا وتدرب فيه /٥٧٩/ فلاح و/٢١٨/ طالب من طلاب الثانويات الزراعية و / ١٦٥ / مهندس زراعي.

٤) منح قروض لحوالي /٣١٥/ فلاح على شكل قروض زراعية عينية (آلات زراعية) وزع خلالها /٧٣/ جرار بستنة و/٢٤٧/ جرار زراعي و/١٣/ حصادة دراسة.

ب ـ المرحلة الثانية (١٩٩٣-٢٠٠٣):

رأس مال المشروع:

/٣٠/ مليون دولار موزعة كما يلي:

- ١٢.٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة SDR تعادل ١٨ مليون دولار من الصندوق الدولي (إيفاد).
- ٣.٥ مليون دينار كويتي تعادل ١٢ مليون دولار من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

إنجازات المرحلة الثانية:

١) خطة الاستصلاح:

حسب وثيقة المشروع ٣٢٠٠٠	٥٨٤٤٢	%١٨٣
حسب خطة الوزارة ٦٥٧٠٠	٦٠١٢٠	%٩٢

٢) في مجال الإرشاد الزراعي:

١٧٤٧٥ أسرة	١٩١٥٢ أسرة	%١٠٩

وتم تزويد /١٤٠/ وحدة إرشادية تابعة لمنطقة المشروع بكافة مستلزمات العمل الإرشادي.

٣) في مجال المرأة الريفية:

تم استفادة وتدريب /٥٢٧٢٥/ امرأة بنشاطات إرشادية مختلفة.

٢٢٧٢٠ امرأة	٢٩٢٦٩ امرأة	%١٢٩

٤) في مجال القروض الزراعية:

١٧٧٠٠	٨١٧٠	%٤٨

٥) في مجال الثروة الحيوانية:

تم توزيع /٤٤٣/ رأس من الأبقار، و/٥٠٦٨/ رأس من الأغنام، و/١٢٨/ رأس من الماعز الشامي، و/٤٥٠٠٠/ طير دجاج بياض، و/١٨/ رأس ماعز جبلي محسن، و/٣٦/ كبش أغنام.

وتم تجهيز مبنى لتجميع الحليب في قرية نبع الصخر في القنيطرة.

٦) في مجال الإعلام الزراعي:

- تجهيز استديو تلفزيوني بالمعدات والتجهيزات اللازمة لإنتاج الأفلام التلفزيونية في مديرية الإرشاد الزراعي.

- توزيع /٧/ وحدات مونتاج فيديو على مديريات الزراعة ومراكز التدريب ومديرية الإرشاد.

- إصدار سنوي لعدد من المطبوعات والنشرات الزراعية وزعت على الفلاحين مجاناً.

٧) في مجال التأهيل والتدريب:

- تدريب /٤٠٩/ مهندساً ومهندسة من خلال /٤٤/ دورة تدريبية خارجية.
- تدريب /٦٧٤/ فنياً وفنية تدريباً داخلياً بالتعاون مع المنظمات العربية والدولية.
- استقدام /١٠/ خبراء مختصين في مجالات مختلفة تخص نشاطات المشروع.
- إقامة /٢٢/ ورشة عمل استفاد منها /٦٦٥/ مشارك حول مواضيع مختلفة.

٨) في مجال المباني والإنشاءات:

- بناء ورشة مركزية وتجهيزها بالمعدات اللازمة.

- بناء مستودع مركزي للقطع التبديلية للآليات الثقيلة والآليات الخفيفة.

- تجهيز الورشات الثابتة في المحافظات بالتجهيزات اللازمة إضافة إلى سيارات ورش متنقلة لإنجاز الإصلاحات الضرورية في مواقع العمل.

ومن المعلوم أن اجل السحب من القرض قد انتهى، ويتم حالياً تصفية حسابات القرض لإغلاقه بشكل نهائي.

٢- مشروع التنمية الزراعية في جبل الحص (١٩٩٥-٢٠٠٤):

الجهات الممولة:

- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد).
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

رأس مال المشروع:

/١٨.٦/ مليون دولار موزعة كما يلي:

- ٨.٢٥٠ مليون SDR تعادل ٩.١١ مليون دولار من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- ٢.٥ مليون دينار كويتي تعادل ٧.٦ مليون دولار من الصندوق العربي.

صدقت اتفاقية ايفاد بالمرسوم رقم /١/ لعام ١٩٩٥

تاريخ انتهاء قرض ايفاد ٢٠٠٤/٣/٣١.

تأخر أقلاع المشروع الفعلي حتى عام ٢٠٠١ وذلك بسبب تأخر توريد الآليات اللازمة للاستصلاح.

وقد وافق الصندوق الدولي (إيفاد) على تمديد القرض لغاية ٢٠٠٥/٩/٣٠.

<u>إنجازات المشروع:</u>

١) <u>في مجال استصلاح الأراضي:</u>

نفذ المشروع استصلاح مساحة /١٥٤٣٤.٦/ هكتار منها حوالي /١٢/ ألف هكتار داخل منطقة المشروع، والباقي لصالح أعمال مديريات الحراج والبادية ومنشأة الأسد، تم تنفيذها في الأوقات التي يتعذر العمل داخل منطقة المشروع لأسباب تتعلق بالظروف الزراعية والمناخية.

٢) <u>في مجال الإرشاد الزراعي وتطوير المرأة الريفية:</u>

نفذت الأعمال التالية:

- /١١٠٠٢/ نشاطاً إرشادياً استفاد منه /٨٣٢٥٦/ امرأة ومزارع.
- /١٠٠١/ دورة تدريبية للمزارعين استفاد منها /٢٥١٩٧/ مزارعاً.
- /٨٩/ دورة تدريبية داخلية للعاملين استفاد منها /٩٥٠/ مهندساً وفنياً.
- /٢٣٢/ دورة تدريبية لتنمية المرأة الريفية استفادت منها /٣٨٧٤/ امرأة ريفية.
- تنفيذ /٨٥/ حقلاً إرشادياً في منطقة المشروع.
- تنفيذ /٨/ مواقع بحثية على زراعة الأشجار المثمرة والشجيرات الرعوية في منطقة الاستقرار الرابعة.
- تنفيذ تجربة على الري بالتنقيط باستخدام المياه الكبريتية.
- تنفيذ /٢٤٨/ قرض مولد للدخل للنساء الريفيات في مجال تربية الأغنام والتريكو والخياطة استفادت منه /٥٣/ عائلة ريفية، وهناك /٧٠/ قرض قيد التنفيذ.

٣) في مجال تنمية الموارد المائية:

- تم إعداد دراسة هيدروجيوفيزيائية لمنطقة المشروع.
- إنشاء وتجهيز محطة مناخية في موقع إدارة المشروع ومتابعة أخذ القراءات الدورية منها.
- توريد وتركيب ثلاثة شبكات للري بالرذاذ عند ثلاثة مزارعين في مواقع الباكات وتوركان و تلعابور.
- حفر وتجهيز واستثمار أربعة آبار عميقة لري الأشجار ويتم الإعلان عن مضخة غاطسة للبئر الخامس في موقع الطيبة وهناك البئر السادس في كفر ايبش سيعاد الحفر بسبب حدوث استعصاء في البئر.
- دراسة / ٢٠ / تجربة ري بالتنقيط لـ / ٢٠ / موقع في مرحلة الإعلان.
- الانتهاء من إعداد دراسة لثلاثة سدود ترشيحية وأربعة حفائر تخزينية.
- تم تنفيذ حفرة وادي العامري بحجم تخزيني / ٥٠ / ألف م٣.
- نصت الوثيقة على حفر /٢٠/ بئر ارتوازي لتأمين مياه الشرب وتم حفر بئرين بعمق ٢٠٠ و٢٥٠ م، إلا أن نتائج الضخ أثبت عدم الجدوى الاقتصادية، ونتيجة لذلك تم تنفيذ بئرين عربيين مدحورين لتأمين مياه الشرب في موقعي (أم جرن وجب الأعمى) وحالياً في مرحلة الاستثمار الفعلي من قبل أهالي القرية.
- تم الانتهاء من الدراسة الفنية والمالية لتنفيذ قناة جر مياه الشرب من نهر الفرات إلى منطقة المشروع كحل نهائي لمشكلة توفير مياه الشرب.

٤) في مجال الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات:

تم تجهيز مخبري مديريتي الصحة الحيوانية والهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية بالتجهيزات اللازمة الضرورية لدراسة الأثر المتبقي للهرمونات والمواد السامة.

وهناك أجهزة متعاقد عليها وهي قيد التوريد.

٣- مشروع تنمية المجتمع الريفي بجبل الحص في حلب:

أقلع المشروع في أيلول عام ١٩٩٩ بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) وهيئة التخطيط والتعاون الدولي في سورية، وفي عام ٢٠٠٨ تم تسليمه إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، حيث كانت الحاجة ماسة لمشاريع تنموية تلائم ظروف الريف ونشاطاته الاقتصادية.

والمشروع عبارة عن مبادرة تنموية تعمل على ترسيخ نظام اقتصادي وطني للتمويل الصغير في منطقة فقيرة من مناطق الريف السوري عبر إحداثه مؤسسة تمويلية مستدامة للمشروعات الصغيرة تراعي القيم الاجتماعية والمعايير الدولية السائدة.

أهداف المشروع:

- السعي لتحقيق الهدف التنموي الاستراتيجي الأبعد الذي يتمثل في تنمية المجتمع المحلي اجتماعيا واقتصاديا عن طريق تمويل أنشطة ريفية مختلفة تؤدي إلى تحسين الواقع المعيشي للسكان.
- تحقيق التنمية الريفية المستدامة باعتماد مبدأ الإقراض، وليس توزيع المنح المالية لمرة واحدة.
- المساعدة على مكافحة الفقر، وتحسين دخول المستفيدين من المشروع، والحد من البطالة بإيجاد فرص العمل للشريحة المستهدفة.
- وضع نظام للتمويل الصغير عبر مؤسسة تمويلية تسمى صناديق الإقراض.
- ترسيخ مبدأ المساعدة الذاتية وتطبيق النهج التشاركي بإشراك المستفيدين على نحو كامل في إدارة صناديق الإقراض وصنع القرار.
- تفعيل مشاركة المرأة الريفية لتصبح متمكنة اقتصادياً.

ميزانية المشروع:

ميزانية المشروع الأساسية تعادل نحو مليون و٥٥٠ ألف دولار، ثم تم دعمه بمبلغ ١٦٠ ألف دولار في أيار عام ٢٠٠٧ عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية متابعة تنفيذ أنشطة المشروع وإعداد استراتيجية خططه المستقبلية.

انجازات المشروع:

المرحلة الأولى (١٩٩٩- ٢٠٠٢):

- تم تأسيس شبكة تتألف من ٢٠ صندوقا تنموياً.
- تنظيم ٤٥٠٠ شخص كأعضاء مساهمين في الصناديق وجمع حوالي ٦.٣ مليون ليرة سوري من أعضاء الصناديق.

- منح ٢٥٠٠ قرض بمبلغ إجمالي قدره حوالي ٧٦ مليون ليرة سورية.

المرحلة الثانية (٢٠٠٣- ٢٠١١):

- توسيع الشبكة بتأسيس ١٢ صندوقاً جديداً للتنمية.

- وصول عدد القروض الممنوحة إلى ١٦٣٠٠ قرضاً، بمبلغ إجمالي بلغ حوالي ٦٢٩٨ ألف ل.س، وبلغ عدد المقترضين إلى ٥٨٢٧ مقترضا وعدد القروض القائمة المستحقة الدفع إلى ٨٨٢ قرضاً بمبلغ قدره ٤٥٨٩٣ ألف ل.س.

- في عام ٢٠١١ تم منح ٥٢١ قرضاً بمبلغ ٣٣ مليون ليرة سورية لتمويل أنشطة مختلفة معظمها في الثروة الحيوانية.

- تنفيذ نشاطات زراعية وتجارية على مستوى القرية والمشاركة في معارض لتسويق منتجات المرأة الريفية من الأشغال اليدوية.

- تنفيذ عدد من الدورات في مجالات محو الأمية والأشغال اليدوية للنساء الريفيات في منطقة عمل المشروع.

منهجية العمل:

يعتمد المشروع مبدأ المشاركة الفعلية للمجتمع المحلي في التنمية من خلال لجان التنمية المعتمدة، وإجراء المسوح الميدانية للأسر والمرأة الريفية وتحديد الفئات المستهدفة من المجتمع المحلي عن طريق برنامج التمويل الصغير للأسر وآخر لتنمية المرأة الريفية ورفع الكفاءات ليتم بعد ذلك تقييم النتائج.

تبدأ مراحل تشكيل صندوق التمويل الصغير بطلب تأسيس صندوق من الأهالي (على ألا يقل عدد المنتسبين عن١٠٠ منتسب) ثم يتم انتخاب وتدريب لجنة محلية من ثلاثة أعضاء لتعزيز النهج التشاركي في إدارة الصندوق، ثم تأتي مرحلة الاختبار لفترة (٣ - ٦ أشهر) ثم يتم التقييم بعد ٣ سنوات من الإقراض.

وهناك عدة أنواع للقروض حسب طريقة السداد:

- القروض الموسمية تسدد مع نسبة المرابحة في نهاية مدة القرض.
- قروض أخرى تسدد على أقساط ربعية كل ٣ أشهر.
- قروض تسدد على أقساط شهرية.

ولا يوجد أي تكاليف أخرى يدفعها المستفيد من القرض، وتكون ضمانات القروض عبارة عن سند أمانة للمقترض مع كفيلين من أهل القرية.

يركز المشروع بشكل أساسي على تمكين المرأة لمساعدتها على مواجهة العقبات المعيشية والتغلب على أوجه التمييز التي تؤثر على أوضاعها وحقوقها، من خلال توفير التدريب اللازم

لها في مجالات محو الأمية والإسعاف والتمريض والتوعية الثقافية والاجتماعية، إضافة لدورات حرفية يدوية مثل التطريز والخرز والجلديات والنول اليدوي ودورات مهنية مثل الخياطة والحلاقة النسائية وتدريب مدربات لتخديم المنطقة في مجالات مختلفة لتعزيز قدرتها على مواجهة الظروف المحيطة.

وكان من نتائج هذه التدابير تمكن النساء الريفيات من امتلاك مشاريع خاصة بهن بالاستعانة بمصادر التمويل، وامتلاك أسهم في صندوق القرية، والحصول على أرباح سنوية، والاقتراض والتسديد، وكفالة المقترضين، وإمكانية الإنفاق على عائلاتهن مما ساعد المرأة على تحسين الظروف المعيشية لأسرتها والعمل ضمن مجموعات...

٤- مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الوسطى والساحلية(١٩٩٦-٢٠٠٥):

يشمل المشروع أربع محافظات هي: حمص، حماة، اللاذقية، طرطوس.

المساحة المقرر استصلاحها /٨٠/ ألف هكتار، بواقع /٢٠/ ألف هكتار لكل محافظة.

الجهات الممولة:

- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد).
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

رأس المال المشروع:

/١١٧.٢/ مليون دولار موزعة كالتالي:

- ١٣.٦٥ مليون SDR تعادل ٢٠.٤ مليون دولار من الصندوق العربي(ايفاد).
- ١٧.٥ مليون دينار كويتي تعادل ٦٨.٢٥ مليون دولار من الصندوق العربي.
- ٣٨ مليون دولار من الحكومة السورية

صدقت اتفاقية إيفاد بالمرسوم رقم /٥/ تاريخ ١٩٩٦/١/٢٤.

تاريخ انتهاء قرض ايفاد ٢٠٠٥/١٢/٣١.

إنجازات المشروع:

تم توريد /١٣١/ بلدوزر وبدء الاستصلاح بتاريخ ٢٠٠٢/٩/١ بـ /٤/ بلدوزرات في كل محافظة، ولم يتم تشغيل كافة الآليات بسبب عدم وجود الآليات الداعمة الأخرى...

١) في مجال استصلاح الأراضي والبنى الأساسية:

- بلغت المساحة المستصلحة /٣٤٥٨/ هكتار.
- تم بناء ورشتين مركزيتين في حمص و اللاذقية.
- تم إنشاء مركزين لتجميع الآليات الثقيلة في (حماة وطرطوس) والكازيات اللازمة.
- تم إنجاز مبنيي الفرع في حمص وحماه وتأهيل مبنيي الفرع في اللاذقية وطرطوس.

٢) في مجال الإرشاد الزراعي وتنمية المجتمع المحلي:

- تم تجهيز /١٨٢/ وحدة إرشادية بالأثاث والمفروشات المكتبية ومعدات التقليم والتطعيم ومعدات تربية النحل وترامس تلقيح اصطناعي وصيدلية إسعاف أولية وبرادات وأفران غاز ووحدات مطبخ كاملة وتم توزيع / ١٦٧/ جهاز كمبيوتر وتوزيع /٥٠/ ماكينة خياطة عادية و/٢٤/ ماكينة تريكو بغرض التدريب.
- تم تنفيذ /١٣/ دورة تدريبية خارجية و /٢٣٦/ دورة تدريبية داخلية و /١٥٦/ دورة تدريبية للمزارعين، و / ٣٥ / دورة تدريبية للمهندسات في مجال المرأة الريفية و/١١٧٨/ دورة تدريبية للنساء الريفيات في مواضيع مختلفة.
- تنفيذ /٣٦٢/ نشاط إرشادي متنوع.

٣) في مجال تنمية الثروة الحيوانية:

تم إنشاء /٤/ مراكز بيطرية، مركز في كل محافظة، وتم تأمين /٤/ قطاعات في المراكز البيطرية التابعة للمشروع وتجهيز المراكز البيطرية بالمعدات والأجهزة اللازمة، وهناك /٤/ وحدات بيطرية متنقلة تم إعادة الإعلان عنها.

٤) في مجال دعم إمدادات المياه:

- تم تأهيل ينابيع عدد /٧٣/ في محافظة اللاذقية.
- خزانات تجميع مياه أمطار بطرطوس عدد /٧٥/.
- استكمال آبار مياه الشرب في حمص عدد /٢٠/ .
- خزانات آبار في حمص عدد /١٨/ .
- خزانات قرى لمياه الشرب في حماة عدد /٢٣/ .
- آبار لمياه الشرب في حماة عدد /١/ .
- إنشاء خزان ماء عالي سعة /٦٠/ م٣ في حماة.

- تم تسليم /١٨/ بئر مع كامل تجهيزاتها وملحقاتها إلى المؤسسة العامة لمياه الشرب بحمص ويتم التجهيز لتسليم بئرين آخرين.

٥) في مجال الإقراض الزراعي:

تم تنفيذ /١٧٣٢/ قرض استفاد منه /١٧١٩/ مزارعاً ومزارعة.

٥- مشروع التنمية المتكاملة في البادية السورية (١٩٩٨-٢٠٠٦):

ينفذ المشروع في /٨/ محافظات (درعا، السويداء، حمص، حماة، حلب، الرقة، دير الزور، الحسكة)، ويغطي مساحة تقدر بـ ٣ مليون هكتار، تشكل ٢٩% من مساحة البادية السورية، ينفذ المشروع خلال ثماني سنوات، بدءاً من عام ١٩٩٩.

الآلية المتبعة في تنفيذ المشروع تعتمد على النهج التشاركي مع المربين.

تمويل المشروع (رأس مال المشروع):

رأس مال المشروع حوالي ١٠٥ مليون دولار أمريكي، يساهم في تمويله كل من الجهات التالية:

▪ قرض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)	٢٠.٢مليون دولار (SDR ١٥٧٢٥٩٨)
▪ قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	٦٥ مليون دولار (٢٩٣٧٤٥٨ دينار كويتي)
▪ المصرف الزراعي التعاوني	١.٨ مليون دولار
▪ المستفيدين	١.٣ مليون دولار
▪ الحكومة السورية	١٦.٥ مليون دولار

صدقت اتفاقية إيفاد بالمرسوم التشريعي رقم /١١/ تاريخ ١٩٩٨/٩/١٠ .

تاريخ انتهاء قرض ايفاد ٢٠٠٦/١٢/٣١.

أهداف المشروع:

١) تحسين حياة المربين وزيادة دخلهم وتحسين معيشتهم.
٢) تنمية المجتمع المحلي بتشييد وحدات داعمة للتنمية تقوم بالتدريب والتعليم ومحو الأمية وإقامة مشروعات مختلفة...
٣) زيادة الإنتاج الحيواني والعلفي من خلال تنمية المراعي وتحسين القطيع والعناية والرعاية الصحية والإدارة السليمة له.
٤) الحد من هجرة السكان المحليين إلى المدن طلباً للعيش.
٥) الحد من ظاهرة التصحر بزراعة ٢٧ ألف هكتار بالنباتات الرعوية وحماية ١٩٠ألف هكتار بتنظيم رعيها والحمولة الرعوية عليها.
٦) زيادة إمدادات المياه في البادية بحفر وتجهيز الآبار (١٠٠بئر) لإرواء الأغنام، وصيانة وتأهيل بعض الآبار القديمة، وإقامة العديد من السدات المائية بهدف حصاد المياه...
٧) إنشاء شبكة من الطرقات الملائمة...

مكونات المشروع:

١) استعادة النظم البيئية المتوازنة والتركيز على الاستزراع والحماية بتنظيم المراعي، وخلق أسلوب جديد لإشراك المربين بوضع الخطط وصنع القرار (النهج التشاركي).
٢) تنمية الثروة الحيوانية، بتوزيع كباش العواس المحسنة (١٥٠٠كبش)على صغار مالكي الأغنام لتحسين إنتاجية قطعانهم، وتوفير الكباش المحسنة بأعداد إضافية في مراحل متقدمة من عمر المشروع.
٣) تحديث صناعة الألبان والأجبان في مناطق عمل المشروع.
٤) الرعاية الصحية للقطيع.
٥) خلق شبكة من مربي العواس المتعاونين لتبادل الخبرات...

إنجازات المشروع:

<u>١) في مجال تنمية المراعي :</u>

- تم إعادة بذر مساحة /٦٠٥٩٥/ هكتار من /١٧٨/ ألف هكتار.

- غرس مساحة /٢٩٦٨٣/ هكتار من /٩٤/ ألف هكتار.
- حماية مساحة /٢٥٢١٢٠/ هكتار من /٩٨٠/ ألف هكتار.
- تم جمع /٣٨٨/ طن من البذور الرعوية.
- تم إنشاء ستة مراكز لإنتاج البذور الرعوية في المحافظات بمساحة إجمالية /١٦٧٥/ هكتار.
- يتم متابعة تنفيذ دراسات مسح الموارد الطبيعية التي ينفذها المركز العربي أكساد بالتعاون مع الهيئة العامة للاستشعار عن بعد، وتم استلام الخارطة الأولية لدراسات الغطاء النباتي من المركز العربي.

<u>٢) في مجال الثروة الحيوانية:</u>

- تم تشكيل شبكة أغنام العواس بالقرار رقم /٦٨/ تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٠، وتم انتساب /٥٣/ مربي إلى الشبكة.
- تم تجهيز سبعة مراكز بيطرية في الوحدات الداعمة للمشروع وتزويد فرعي درعا والسويداء بالأدوات اللازمة وتقدم حالياً خدماتها البيطرية للمربين (تحصينات ومعالجات من الأمراض الفطرية والطفيلية والجرثومية والفيروسية).
- تم توريد /١٥٠/ حبيس عزل للتلقيح /٤٠/ قبان لوزن النعاج و/٤٠/ميزان لوزن المواليد و/٤٠/ميزان لأخذ قراءات الحليب، وزعت على المربين المنضمين لشبكة مربي أغنام العواس.
- دراسات فنية للعروض المقدمة للتجهيزات الخاصة بإنتاج حبابات السائل المنوي لمخبر مركز الكريم إضافة للمعدات والتجهيزات الأخرى.
- تم شراء /٨/ أجهزة كمبيوتر مع ملحقاتها لزوم المراكز البيطرية.
- تم ترقيم /٣٣٢٩/ رأس من أغنام العواس وتوزيع /٢٤٠/ كبش محسن على المربين من ضمن أعمال شبكة مربي أغنام العواس .
- تم الإعلان على شراء الإسفنج الهرموني وهرمون P.M.S.G لزوم شبكة مربي أغنام العواس.

<u>٣) مكون البنى التحتية:</u>

- المباني والإنشاءات:

تم بناء ورشة آليات مع ملحقاتها في /٤/ محافظات، والإعلان عن تجهيز /٤/ ورشات صيانة، وتم بناء مقرات دعم التنمية والمراكز البيطرية في /٧/ محافظات، وبناء سكن العاملين

في /٧/ محافظات، وبناء مستودعات في /٣/ محافظات، وبناء محطة محروقات في /٣/ محافظات، كما يتم بناء وإعادة تأهيل مكاتب ومقرات الفروع في /٨/ محافظات، كما تم بناء وحدات لإنتاج البذور في / ٦ / محافظات.

- الطرق:

تضمن المشروع تنفيذ / ٥٥٠ / كم طرق؛ نفذ منها ١١٤.٥ / كم وجاري تنفيذ ٢٣٩.٥ كم، وقيد إعطاء أمر المباشرة لـتنفيذ / ٧٠ / كم، وقيد الدراسة الفنية لـ / ٦٥ / كم.

٤) في مجال الموارد المائية:

- يتم العمل في حفر آبار جديدة رأسية عدد/٧٠/.
- تأهيل /٣٩٣/ بئر روماني ويجري تأهيل /٤٢٠/ بئر.
- تأهيل /٢٢/ بئر من الآبار القائمة.
- تجهيز بئرين للشرب.
- إعداد الأضابير للحفائر عدد /٣٩/ حفرة يتم تنفيذ /٢٤/حفرة والباقي قيد الدراسة الفنية.

٥) في مجال تنمية المجتمع المحلي:

- إنجاز /٢٨٤/ دورة محو أمية، استفاد منها /٦٤١٤/ مستفيد ومستفيدة، وتنفيذ /٥٠/ دورة خياطة وتريكو.
- تنفيذ /٦١/ دورة صحة أسرية و /٩/ دورات قبالة و /٤٩/ دورة صناعات غذائية و /٢٣/ دورة كمبيوتر و /١١/ دورة لغة.
- إنجاز /٩٦/ ندوة توعية وجولة اطلاعية على مراعي وزيارات ميدانية وجولتين إطلاعيتين إلى مركز الكريم وجدرين بحماة للإطلاع على التحسين الوراثي للأغنام.
- الانتهاء من المرحلة الأولى للمسح الاجتماعي، وتم إعداد التقرير النهائي وتوزيعه.

٦) في مجال القروض:

- توزيع /٥٥/ جرار كقروض عينية للأخوة المربين بالتعاون مع المصرف الزراعي والشركة العامة للآليات الزراعية.

- توزيع /٢٤٠/ كبش محسن، وهو عدد أقل من المخطط له بسبب عدم توفر العدد اللازم في مراكز إنتاج الكباش المحسنة.

٦- مشروع التنمية الريفية في محافظة إدلب:

تمويل المشروع:

- قرض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:
  - تم توقيع الاتفاقية في ٢٠٠٢/٧/٢١.
  - صدقت الاتفاقية بالقانون رقم /٦٤/ تاريخ ٢٠٠٢/١١/٢٠.
  - قيمة القرض /٥.٥/ مليون دينار كويتي تعادل /١٨.٢/ مليون دولار أمريكي.
  - SDR تعادل ١٧.٥ مليون دولار أمريكي.
- قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد):
  - تم توقيع اتفاقية القرض في ٢٠٠٣/٢/٢٠.
  - صدقت الاتفاقية بالمرسوم التشريعي رقم /٥٥/ تاريخ ٢٠٠٣/٩/٣.
  - قيمة القرض ١٣.٣ مليون دولار أمريكي.
- معونة من الصندوق الدولي (إيفاد).

مكونات المشروع:

١) التنمية الزراعية، وتشمل:

التخطيط التنموي – استصلاح الأراضي – تطوير المحاصيل المزروعة – تحسين الثروة الحيوانية – نشر التكنولوجيا – إيجاد التكنولوجيا – التسويق.

بالنسبة لاستصلاح الأراضي من المخطط أن يتم استصلاح /٢٠/ ألف هكتار.

٢) تنمية الموارد المائية.

٣) التنمية بالمشاركة وبناء القدرات.

٤) التنسيق والإدارة.

إنجازات المشروع :

١) التمويل الصغير:

بداية تم الاتفاق مع الـ UNDP على تقديم منحة مقدارها (١.٣) مليون دولار في أواخر عام ٢٠٠٥ لتمويل المشاريع الصغيرة، إلا أن الـ UNDP انسحب من تمويل هذا القسم، ثم تم الاتفاق مع إيفاد على تمويله كقرض بمبلغ (٨٤٠) ألف دولار.

٢) قسم استصلاح الأراضي:

بلغ إجمالي استصلاح الأراضي المنفذ /٤٥٥١/ وتضمن /٣٦٠٨ هكتار تشجير-٩٤٣ هكتار محاصيل/، من أصل المساحة البالغة /٢٠٠٠٠/ هكتار، بنسبة تنفيذ ٢٣%.

٣) النشاطات التدريبية: بلغت نسبة التنفيذ ٩٧%.

٧- مشروع تطوير الثروة الحيوانية:

- سنة الانطلاق :٢٠١٢/٢/٢٣.
- الجهة القائمة عليها : وزرة الزراعة والإصلاح الزراعي.
- رأس مال المشروع (ألف $): ٧٤٥١٥ $
- الجهة الممولة الرئيسية (ألف $): ايفاد : ٢٧٥٠٣ $
- منحة إيفاد: ٤٩٨$
- الوكالة الفرنسية: ٢٧٠٠٤ $
- المستفيدون: ١٧٥٧$
- الحكومة السورية: ١٧٧٥٣$
- نسبة مساهمة الحكومة السورية في التمويل : حوالي ٢٣.٨%.

أهداف المشروع:

١) دعم خدمات إنتاج الثروة الحيوانية.
٢) تحسين إنتاجية المراعي وتطوير الموارد العلفية.
٣) دعم تطوير المشاريع عبر سلسلة القيمة لمنتجات الثروة الحيوانية، مع التركيز على التسويق والتصنيع والتمويل الصغير.

مكونات المشروع :

١) مكون تنمية الثروة الحيوانية.
٢) مكون تحسين المراعي وتطوير الموارد العلفية.
٣) مكون المشاريع الصغيرة والتمويل الصغير.
٤) مكون إدارة وتنسيق المشروع.

أهم نشاطاته وانجازاته خلال السنوات السابقة:

١) مكون تنمية الثروة الحيوانية:

- اعتماد آلية ترقيم وتشغيل قطعان الثروة الحيوانية، واعتماد نظام الترقيم، ووضع هيكلية تنظيمية لأعمال الترقيم والتسجيل، واعتماد مجموعة الورقيات والسجلات المطلوبة والمؤشرات في المرحلة الأولى.
- تشغيل فريق عمل GIS نظام المعلومات الجغرافية والمباشرة بمراحل رسم الخارطة الوبائية لبعض مسببات الإجهاض (طرطوس، السويداء).
- إقامة ورشة عمل حول استخدام النظام الجغرافي في مجال الثروة الحيوانية.
- إقامة دورة دعم خدمات الصحة الحيوانية.

٢) في مجال الإرشاد الزراعي:

- تنفيذ ٧ مدارس لمربى الأبقار الحقلية.
- تنفيذ ٢٠يوم حقلي لمربى الثروة الحيوانية على عدد من المواضيع المرتبطة بتحسين دخل المربين.

٣) في مجال المرأة الريفية:

- تم تدريب ٢٦٤ لجنة مجتمع محلي على كيفية المشاركة في تنفيذ أنشطة المشروع.
- تم تنفيذ ٤٢ دورة صحة بشرية ولأمراض مشتركة.
- تم تنفيذ ١١دورة تصنيع ألبان وأجبان.

٤) مكون التمويل الريفي الصغير أهم انجازات التمويل الريفي:

- تأسيس ٣٧ صندوق تمويل ريفي صغير، حيث بلغ عدد المساهمين ٤٤٩٥ مساهم بنسبة مساهمة النساء٢%.
- بلغ عدد القروض المقدمة ٤٨٠ قرضاً بنسبة تنفيذ ٤٤%.

٥) مكون تحسين المراعي:

- تم زراعة شجيرات رعوية بمساحة ٢١٣ هكتار كحقول إرشادية.
- تم إجراء تجارب (عدد ١٥تجربة)على تصنيع المكعبات العلفية والسيلاج ومعاملة الأتبان باليوريا.

٨- مشروع التنمية الريفية في المنطقة الشمالية الشرقية:

- سنة إطلاق المشروع ٢٠٠٨.
- الجهة القائمة عليه: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.
- رأس مال المشروع: ٥٨ مليون دولار أمريكي.
- نسبة مساهمة الحكومة: ٣٤%.

أهداف المشروع:

المساهمة في تحسين الظروف المعيشية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع الريفي في المنطقة الشمالية الشرقية من الجمهورية العربية السورية (محافظات: دير الزور، الرقة، الحسكة)؛ من خلال تمكين المجتمع المحلي وإشراكه بالعملية التنموية الشاملة والمستدامة والاستثمار الأمثل لموارده الطبيعية والبشرية وتقديم العون الفني والإنمائي اللازم.

من خلال مجموعة من الأهداف المرحلية:

١) تنظيم المجتمعات الريفية عن طريق إدارة الموارد المستدامة...
٢) وصول المزارعين إلى الخدمات الاستشارية الخاصة التي ستخلق فرص عمل وزيادة في الدخل.
٣) الاستخدام المنطقي والإدارة المثلى لموارد المياه في الري.

مكونات المشروع:

١) التمكين المجتمعي.
٢) رفع الإنتاجية الزراعية.
٣) إدارة الموارد الطبيعية.
٤) الإقراض والتمويل الصغير.
٥) التنسيق والإدارة.

أهم إنجازات المشروع:

١) تشكيل لجان التنمية في القرى المستهدفة وتدريبها.
٢) وضع خطط تنموية لكل قرية علي أسس علمية وعلمية.
٣) تنفيذ دورات محو أمية وتوعية صحية وبيئية وتدريب الشباب العاطل عن العمل وإكسابه مهارات مختلفة.
٤) افتتاح صناديق التمويل الصغير في القرى المستهدفة، حيث تم تحديد ١٧ قرية لتأسيس صناديق التمويل الريفي الصغير وفتح الحسابات الخاصة بها في المصرف التجاري السوري وفق خطة عام ٢٠١٤ (في محافظات حماة، حمص، الحسكة، القنيطرة، السويداء)، ووصل عدد الصناديق في المحافظات إلى ٣٤ صندوقا وبلغ عدد المساهمين ٤٢٢٢ مساهماً.
٥) تم منح حوالي ٧٥٠ قرضاً بقيمة ٣٣ مليون ليرة سورية، ووصلت مبالغ القروض الممنوحة في عام ٢٠١٤ إلى أكثر من ٣ر٢١ مليون ليرة سورية، وبلغت نسبة الالتزام بالسداد من قبل المقترضين ١٠٠%.
٦) دعم الوحدات الإرشادية بالتجهيزات اللازمة والسيارات.
٧) دعم مراكز البحوث العلمية بتجهيزات مختلفة.
٨) المساهمة في التحول للري الحديث.
٩) تأسيس مخبر الري الحديث في الحسكة.
١٠) توزيع طباخات شمسية.
١١) توزيع وحدات الغاز الحيوي...إلخ.

ثالثاً: مشروع التنمية الريفية المتكاملة بين وزارة الزراعة ووزارة الشؤون الاجتماعية:

هو أحد التجارب الجديدة للحكومة السورية في مجال التنمية الريفية المستدامة، تم التوقيع عليه في نهاية عام ٢٠١٤ من خلال مذكرة تفاهم بين وزارتي الزراعة والشؤون الاجتماعية، تستهدف القرى والمناطق الأكثر تضرراً لإحداث التنمية الريفية المتكاملة فيها، ويعد هذا المشروع «تجربة رائدة في تطبيق نشاطات تهدف إلى تنمية المجتمع الريفي»، حيث أن الوزارتين المعنيتين تعملان على تشجيع أي عمل تنموي يستهدف الأسر الريفية وتنمية الريف، وخاصة أن ريفنا بحاجة لمثل هذه المشاريع لتحسين دخل سكانه وإحداث تنمية حقيقية في الريف السوري.

يندرج هذا المشروع ضمن إطار برنامج التعاون المشترك مابين الوزارتين المعنيتين لاستهداف بعض القرى في بعض المحافظات للعمل على إحداث تنمية ريفية تخدم الأسر الريفية الفلاحية الفقيرة لتأمين سبل العيش الكريم لهم وبمساعدة السكان المحليين وتمكينهم اقتصادياً واجتماعياً من خلال تأمين فرص عمل أو منح إنتاجية أو مواضيع تدريبية لتطوير مهاراتهم وصولاً إلى التنمية الريفية المستدامة.

ولهذا المشروع بعد تنموي من كافة الجوانب الاقتصادية والزراعية والسياحية والاجتماعية والثقافية، ويهدف إلى النهوض بالمجتمعات التي أصبحت اليوم مجتمعات مضيفة للأسر المهجرة، كما ويعد منهجاً لتنظيم العملية التنموية في القرى والمناطق الأكثر تضرراً، ويعتمد بصورة أساسية على المشاركة الشعبية للمجتمع الريفي المحلي بكل فئاته من شباب ونساء وشيوخ وقادة محليين عن طريق تعبئة الطاقات والموارد المتاحة محلياً لتطوير التعاون والاعتماد الجماعي على الذات كوسيلة رئيسية للتنمية والتقدم.

وهذا المشروع ريادي يهدف إلى خلق قرى نموذجية؛ وستكون قرية ((ألتون الجرد)) أنموذجا لنقل التجربة إلى قرى أخرى في بقية المحافظات؛ إذ أن فلسفة المشروع تقوم على الاتجاه التنموي من الأسفل إلى الأعلى عن طريق القيام بمشاريع تنمية تنطلق من القاعدة المحلية لتصل إلى المستوى الوطني كوسيلة مكملة لمشاريع التنمية المركزية التي تعتمد على النهج المعاكس.

ويستهدف المشروع بالدرجة الأولى الأسر المتواجدة في القرية، ولا سيما النساء الريفيات والشباب الريفي العاطل عن العمل، ومن ثم الفئات الشعبية والشباب والأفراد المعوقين والمتقاعدين والمتزوجين الجدد كمستهدفين من مخرجات المشروع.

وسوف يساهم في المشروع جهات ومنظمات مختصة في مجال الزراعة والسياحة والاقتصاد والخدمات والشؤون الاجتماعية من الجانب الحكومي وغير الحكومي وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

ويستفيد المشروع من إمكانات وزارة الزراعة المتميزة وانتشار مراكزها ومشاريعها الواسعة النطاق في كل المحافظات السورية، وسينطلق المشروع من قرية ألتون الجرد في محافظة طرطوس في ربيع ٢٠١٥، تليها محافظة السويداء، ومن ثم سيعمم على بقية المحافظات. حيث أن مركز التنمية الريفية في ألتون الجرد يخدم ٣٣ قرية، وسيتم البدء أولاً بـ ٧٥ عائلة مهجرة وسكان القرية الأصليين، بحيث سيكون ٧٠% من الدعم للسكان المحليين و٣٠% للعائلات المهجرة.

وسيأتي جزء من تمويل المشروع من حساب وحدات الصناعة الريفية لدى وزارة الشؤون الاجتماعية، وجزء آخر دولي يأتي بناءاً على اتفاقية ستعقدها وزارة الشؤون الاجتماعية مع منظمة المرأة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى الدعم بالمواد الزراعية والمواشي التي ستقدمها وزارة الزراعة بحيث يكون مشروعاً متكاملاً.

ومن أهم نشاطات المشروع هي خدمات البنية التحتية وتجميل القرية وتحويلها إلى قرية سياحية وإقامة المهرجانات والمعارض وإطلاق مشاريع متناهية الصغر في القرية.

وتتمثل الأهداف الإنمائية والقريبة الأمد لهذا المشروع بما يلي:

- تطوير المشاركة الشعبية بالقرى المستهدفة.
- تأهيل وتطوير الموارد البشرية.
- تشجيع الاستثمار السياحي والزراعي.
- تطوير المهارات الإنتاجية للمرأة الريفية.
- دراسة تنويع الاقتصاد الريفي (القروي) وخاصة المنزلي.

- إنعاش القرى المستهدفة وتطوير المبادرات الأهلية المحلية.

- تطوير التعاون الريفي عن طريق دعم الجمعيات الإنمائية.

- إحداث صندوق تمويل دوار في إطار الجمعيات الريفية لدعم زيادة الإنتاج الزراعي.

- تنفيذ نشاطات تدريبية وإرشاد ريفي والتركيز على الدعم النفسي والاجتماعي.

- توظيف الإعلام في مجال نشر التجارب الناجحة.

- التركيز على الجانب البيئي والطبيعة السورية.

واستكمالاً للتعاون بين وزارتي الزراعة والشؤون الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع الريفي؛ فقد تم عقد ورشة عمل للمعنيين بهذا الموضوع[٨] لعرض نتائج المسح الذي نفذته مديرية المرأة الريفية بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية للقرى المستهدفة والتي توصلت إليها فرق الرصد، وكذلك عرض الأنشطة الخاصة بتنمية المجتمعات المحلية والواقع الخدمي والصحي والتعليمي والزراعي والسياحي، وخطة العمل التنفيذية لقرية ألتون الجرد موقع المشروع؛ والأنشطة الخاصة ببرنامج التمكين الاقتصادي لأسر القرية من تمويل مشاريع صغيرة وبناء القدرات وإكساب المهارات خاصة للمرأة والشباب...وذلك بهدف التوصل إلى تحديد أدوار كافة الشركاء المعنيين بهذا المشروع ليصار إلى إطلاق المشاريع بشكل كامل، ومن ثم تحقيق الإنجازات والنتائج المرجوة منها، حيث سيتم التأكد منها من خلال تقارير التتبع والرصد التي ستقوم بها الوزارتين وشركاؤهم في هذا المجال.

وتبين من نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي الذي قامت به مديرية المرأة الريفية بالقرية والقرى المستهدفة؛ أن تلك المنطقة بحاجة إلى توسيع الطرق وتأمين شبكات الصرف الصحي ومد شبكة كهرباء وتأمين مؤسسة استهلاكية وتفعيل مركز إنعاش الريف وإيلاء الاهتمام بالمركز الصحي والمدارس، إضافة إلى حاجة المنطقة لدعم الزراعة عبر توفير مياه الري والاهتمام بالمحاصيل والثروة الحيوانية، وضرورة الاهتمام بالمعالم السياحية وصيانة الينابيع وتأمين الأسواق للمنتجات الريفية، وسيقوم المشروع بتنفيذ مجموعة مشاريع صناعية وغذائية منها صناعة السجاد وزيت الغار والألبان والأجبان والعطور وتقطير وتجفيف النباتات الطبية والعطرية وتخليل الزيتون.

---

[٨] : ورشة العمل التي أقامتها وزارة الزراعة ووزارة الشؤون الاجتماعية حول " مشروع التنمية الريفية المتكاملة لاستهداف القرى والمناطق الأكثر تضرر" - آذار ٢٠١٥.

الفصل الرابع

المؤسسات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية الريفية

أولاً- الأمانة السورية للتنمية[٩]:

هي منظمة سورية غير حكومية غير ربحية تعمل من أجل تمكين المجتمعات والأفراد إضافة إلى إشراكهم في الأعمال التنموية حتى يستطيعوا أداء دورهم الكامل في بناء المجتمع وصياغة المستقبل. إضافة إلى ذلك فهي تحتضن المبادرات المجتمعية وتؤسس لشراكات مع الأفراد ومنظمات المجتمع المدني لدعم القضايا التنموية ودعم دور المجتمع المدني في التخطيط وصناعة القرارات إضافة إلى تشجيع ريادة الأعمال ودعم المواطنة الفاعلة والثقافة التطوعية عدا عن بناء المعرفة والقدرات وتشاركها مع الأفراد وباقي منظمات المجتمع المدني.

مشاريع الأمانة السورية للتنمية:

عملت الأمانة السورية للتنمية منذ نشأتها (في عام ٢٠٠١) كمظلة؛ احتضنت العديد من المشاريع التنموية سواء بشكل كامل كمشروع فردوس، مسار، شباب، روافد، المركز السوري للبحوث التنموية، وورلد لينكس، لوكوس، أو بشكل جزئي كمؤسسة بداية، والوطنية للتمويل الصغير، ومنتدى المنظمات غير الحكومية في سورية حتى أصبحت مسجلة رسمياً كمؤسسات مستقلة[١٠].

وقامت بالاستفادة من خبرتها في هذه المشاريع في تطوير طريقة عملها لتعميق أثرها التنموي وضمان استدامته.

---

[٩] : الموقع الالكتروني: http://ar.wikipedia.org/wiki/الأمانة_السورية_للتنمية

[١٠] : http://syriatrust.sy/our-work/previous-projects

ومن ضمن مشاريع الأمانة السورية للتنمية المشاريع التالية:

١) الإغاثة والدعم الإنساني:

إن الدور الرئيسي للأمانة السورية للتنمية في المجال الإغاثي ليس تقديم الدعم المادي بل التعاون مع الشركاء والجهات الداعمة، إضافة إلى التدريب والتأهيل والتعاون مع الجهات الحكومية لتقديم التسهيلات الضرورية، إضافة إلى تأمين الغطاء القانوني للمبادرات وتوجيه المتطوعين في العمل الإغاثي.

تشهد المجتمعات المحلية في سورية، ومنذ بداية الأحداث، العديد من المتغيرات على المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتعكس هذه المتغيرات آثارها بشكل واضح على احتياجات المواطنين وأولويات حياتهم؛ فبرزت حاجات آنية على امتداد سورية إلى تأمين المأوى والملبس والغذاء والدواء والعمل والأمان.

ولقد طال العبء الاقتصادي الذي أفرزته الأزمة جميع فئات المجتمع، ولكنه أثر بشكل خاص في الفئات الفقيرة والريفية، مما ضاعف بمرات مسؤوليات الأمانة ودورها المدني لتحمل أعباء الأزمة الإنسانية مع شركائها في سورية، وقد تجاوبت الأمانة مع هذه الاحتياجات بطريقة عملها وبالطريقة التي تتعامل فيها مع المجتمع...

٢) مشروع «عالضيعة»:

المشروع عبارة مكان أو سوق تفاعلي يجمع بين المنتج المحلي من مناطق ريفية مختلفة والمستهلك في المدينة مباشرة دون وسيط، من خلال إقامة سوق دوري أو معارض دورية لهذا الغرض (شهري أو موسمي) لبيع المنتجات الزراعية الطبيعية والصناعات اليدوية والمنتجات الريفية الصديقة للبيئة من قبل المزارعين والسيدات الريفيات، وذلك بإشراف الأمانة السورية للتنمية والجهات الأهلية المهتمة وناشطي المجتمع المحلي أصحاب العلاقة، بالإضافة لتنفيذ أنشطة تفاعلية اجتماعية وبيئية بالاعتماد على تشجيع ثقافة التطوع.

البداية كانت في اللاذقية في عام ٢٠٠٦، وسرعان ما تحولت الفكرة إلى ما يسمى «سوق الضيعة السورية»، ودور الأمانة هو التواصل مع الشركاء المهتمين لدعم المنتجين في الأرياف لفتح مجال لتسويق منتجاتهم، وخاصة منتجات المرأة الريفية دون الحاجة لمغادرتها المنزل.

تكمن أهمية هذا المشروع بإيجاد بدائل ممكنة لتوليد الدخل ودعم المشاريع الصغيرة خاصة في الريف، وتشجيع نمط الحياة الصحي والانتقال من نمط الحياة الاستهلاكية إلى نمط الحياة الإنتاجية، وأيضاً إيجاد مكان تفاعلي مجتمعي تقضي فيه الأسرة وقتاً مفيداً حيث سيرافق السوق أنشطة للأطفال ورفع الوعي وزاوية الأطعمة التقليدية.

<u>وتتضمن منتجات هذا السوق:</u>

- الحرف والصناعات والمنتجات اليدوية التقليدية والتراثية.

- المنتجات الزراعية من الخضار والفواكه والحبوب والبقوليات الخالية من الأسمدة والمبيدات.

- منتجات التصنيع الزراعي والغذائي المصنع منزلياً.

وقد استقطب نجاح مشروع «عالضيعة»، الذي عقد في دمشق بين ١٨-٢٢ نيسان ٢٠١٢ بمبادرة من متطوعي الأمانة السورية للتنمية وبالشراكة مع وزارة الدولة لشؤون البيئة اهتمام عدد من المؤسسات والأفراد الراغبين بتبني المشروع ودعمه ورعايته ليتحول إلى مشروع وطني مستمر. حيث استفاد من المشروع مجموعة كبيرة من المنتجين والمستفيدين المباشرين تقارب ٢٧٥ شخص من كافة المناطق في الريف السوري، والذين ساهم المشروع في دعمهم اقتصادياً، من خلال البيع المباشر أو التشبيك مع أفراد وفعاليات اجتماعية واقتصادية، بالإضافة إلى مساهمة ١٢٠ من المتطوعين الشباب من ٦ مؤسسات أهلية ، وأكثر من ١٥٠ شخص من الخبراء والداعمين من فعاليات اقتصادية واجتماعية متعددة واستقطابه لأكثر من ١٢ ألف زائر خلال خمسة أيام وأكثر من ٩٠٠ طفل استفادوا من فعاليات التوعية البيئية التي رافقت المشروع.

لذلك وفي مرحلة لاحقة وخلال فترة زمنية محددة سيتم تحويل المبادرة إلى مشروع وطني مجتمعي يؤسس لشبكة سوق الضيعة المحلي (في كافة المحافظات) يديره ويشرف عليه فريق عمل من المجتمع المحلي من خلال خطة استدامة وحوكمة تساهم الأمانة في تطويرها بالتشارك مع المهتمين بأخذ زمام المبادرة.

٣) فردوس[١١]:

تأسس الصندوق السوري لتنمية الريف (فردوس) كمؤسسة غير حكومية في عام ٢٠٠١ وفي نيسان (أبريل) من عام ٢٠٠٧ حصلت الأمانة السورية للتنمية على الترخيص القانوني من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ليصبح مشروع فردوس أحد مشاريعها التنموية.

ساهم الصندوق منذ نشأته في ٢٠٠١ وحتى ٢٠١١ بشكل فعال في بناء توجه الأمانة الاستراتيجي الجديد؛ من حيث تمكين المجتمعات الريفية من النهوض بأوضاعها المعيشية وتحقيق وخلق فرص متكافئة لأفرادها، حيث قدم مجموعة من البرامج والمشاريع التي تدعم التنمية الاقتصادية من خلال مجموعة من الخدمات؛ مثل ريادة الأعمال وتمويل المشاريع الصغيرة، والتشجيع على الزراعة والتنمية المجتمعية من خلال العمل مع المجتمعات والأفراد على تحديد احتياجات مناطقهم وتنمية مهاراتهم وتسهيل وصولهم إلى المعرفة، إضافة إلى التطوير المؤسساتي من خلال دعم تشكيل تنظيمات محلية وتطويرها وربطها بالسلطات المحلية.

برامج فردوس:

١- برنامج القروض الصغيرة:

أطلق فردوس منذ نشأته برامج القروض الصغيرة، في أرياف إدلب واللاذقية وحلب، بهدف دعم الراغبين ببدء أو توسيع أعمالهم التجارية، وتعطى الأولوية فيه للسيدات.

منحت هذه القروض حصراً للنشاطات المدرة للدخل والتي تساهم في خلق فرص عمل جديدة، كإنشاء مشروع جديد أو توسيع مشروع قائم، وتراوحت قيمة القرض حسب نوع المشروع وتكلفته المقدرة بعد إعداد الجدوى الاقتصادية له...ولا تتجاوز قيمة القرض أكثر من ٨٠% من تكلفة المشروع، فيما تتراوح مدته ما بين (٦-٣٦) شهراً. وقد كان السداد شهرياً أو موسمياً حسب طبيعة المشروع، وكانت تعطى فترة سماح للتسديد لا تتجاوز الستة أشهر.

وقد بدأ فردوس منذ إنشائه برنامج التمويل بقروض صغيرة دون فائدة ليقدم للعائلات والمجتمعات الريفية الدعم والمساعدة في توسيع أعمالها وزيادة دخلها وتعزيز استقرارها الاقتصادي. حيث فاقت القيمة الإجمالية ١٧٠ مليون ليرة سورية وزعت على ٣٦٤٦ قرضاً ضمن ست محافظات سورية. لقد كان الهدف العام من هذا البرنامج رفع مستوى المعيشة في

[١١] http://syriatrust.sy/our-work/firdos-project :

الريف السوري وتحسين نوعية الحياة لمواطنيه من خلال خلق فرص عمل والتشجيع على إنشاء مشاريع تعود بالنفع على القرية ككل، إضافة إلى استكشاف وتنمية المهارات والقدرات الفردية والجماعية. وأعطيت الأولوية في هذه المرحلة للعاطلين عن العمل والأرامل وذوي السمعة الطيبة والذين يملكون روح المبادرة الريادية.

أما عن أنواع المشاريع التي تم إقراضها، فيمكن تقسيمها إلى مجموعتين أساسيتين:

- مشاريع ذات فائدة فردية: وهي المشاريع التي تعود بفائدتها على أسرة المستفيد ذاته.

- مشاريع ذات فائدة جماعية: وهي المشاريع التي تعود بفائدتها على عدد أكبر من الأسر في القرية ذاتها و قرى أخرى.

وعموماً كانت المشاريع ذات طبيعة إنتاجية مدرة للدخل وتعمل على تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة.

مع بداية العام ٢٠١٠ أعاد فردوس إطلاق مبادرة القروض الصغيرة ضمن آليات العمل المتعارف عليها في سوق التمويل الصغير في سورية بدون فائدة مع رسوم إدارية ١% شهرياً، تم تقديمها في ريف محافظة إدلب، حيث بلغت محفظة القروض في القطاع المذكور حوالي ٥ ملايين ليرة سورية تم من خلالها توزيع ما يقرب من ١٠٠ قرض شخصي استهدفت من لديهم روح ريادة الأعمال والرغبة في إنشاء مشاريع مدرة للدخل، وأعطيت الأولوية للنساء من أبناء المنطقة المستهدفة بهدف تحويلهن إلى منتجات قادرات على الإيفاء بتكاليف الحياة وتوفير احتياجاتهن المعيشية.

٢- برنامج التنمية الريفية في ريف إدلب:

هو برنامج تنموي أطلقه فردوس في حزيران من عام ٢٠١٠ في عدة قرى من ريف إدلب في منطقة إيبلا (تل مرديخ- الريان- أنقراتي- الشيخ إدريس) بدعم من الاتحاد الأوروبي.

إن هدف البرنامج هو تحسين سبل المعيشة الريفية في المناطق الفقيرة والتي لا تتوفر فيها فرص عمل، من خلال تطوير قدرات أصحاب المشاريع الصغيرة في هذه المنطقة من أجل تأسيس وتطوير المشاريع، وتعزيز قدرة المستفيدين على تحسين مستواهم المعيشي وبخاصة النساء والشباب من خلال تقديم قروض صغيرة وتدريب للحصول على القروض .

إن فكرة دعم المشاريع الصغيرة وأصحاب المشاريع الصغيرة أدت إلى فائدة ثلاثية الأقطاب من خلال تحسين سبل العيش لرواد الأعمال بشكل مباشر، وخلق فرص العمل من خلال تطوير الأعمال المحلية وزيادة النشاط الاقتصادي العام في المنطقة. وقد عمل هذا البرنامج على معالجة المعوقات لعمله بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة، والتعليم، وتنمية القدرات لمنظمات المجتمع المحلي.

وقد استفادت هذه المناطق سابقاً من برنامج فردوس للقروض الصغيرة لأفراد المجتمع المحلي. تم إطلاق هذا البرنامج عندما أصبحت المجتمعات المحلية أكثر نضجاً في مرحلة لاحقة، وعبر المجتمع بوضوح عن الحاجة إلى دعم أكبر من أجل إقامة المشاريع الجماعية والتشبيك مع العديد من الشركاء.

إن الفئات المستهدفة هم من الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٥٠ الذين يرغبون في تحسين مستويات معيشتهم من خلال انتهاج أفكار تجارية واعدة. مع الأخذ بعين الاعتبار العدالة في أعداد النساء والرجال المستفيدين من الخدمات المقدمة في القرى الخمس المستهدفة.

لقد صمم البرنامج ليحاكي حاجة المجتمعات المحلية، ويوفر هذا البرنامج خدمات ذات شقين: القروض الصغيرة وخدمات تنمية الأعمال التجارية، على أن يتم دعم هذه الخدمات بالتدريب اللازم. حيث يقدم البرنامج خدمات متعددة للمستفيدين، لاسيما النساء، فيما يتعلق بالتدريب على المهارات اللازمة وتقديم الدعم لتحسين سبل عيشهم من خلال أنشطة ترتكز على دورات تدريبية فيما يتعلق بإدارة الأعمال والتدريب المهني وسلسلة متكاملة من خدمات تطوير الأعمال من خلال التدريب وتطوير المنتجات (مراقبة الجودة وحاجة السوق) والمتابعة والاستشارة التجارية والمساعدة في التسويق وبناء القدرات والمهارات من خلال توفير التدريب للجان التنمية القروية وتحسين قدرتها على إدارة المشاريع، ودورات توعية حول أهمية حماية البيئة وأثرها على التنمية المستدامة، ونشر الوعي العام وحملات التعبئة المجتمعية لكسب التأييد.

٣- برنامج ريادة الأعمال والتنمية المجتمعية:

هو أحد برامج فردوس الذي مولته الهيئة الأوربية في سورية، انطلق البرنامج في عام ٢٠١٠ مستهدفا خمسة قرى في منطقة كفر جالس هي (صنمة - باتنتي - بير الطيب - بحوري- الهباط).

يهدف إلى تعزيز قدرة المستفيدين على تحسين مستواهم المعيشي وبخاصة النساء والشباب من خلال تقديم القروض والتدريبات اللازمة، وتقوية البناء المؤسساتي للجان القرى لكي تلعب دوراً قيادياً في عملية التنمية المستدامة.

أهداف البرنامج:

- الهدف العام:

تحسين سبل المعيشة في المناطق عالية الفقر ومنخفضة فرص العمل من خلال خلق فرص عمل جديدة وتطوير قدرات أصحاب المشاريع الصغيرة في المنطقة لبدء و / أو تطوير المشاريع القائمة ومع العمل على تقوية البنية المؤسساتية للجان القرى.

- الأهداف المحددة:

- تعزيز المشاركة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في منطقة إيبلا.

- تعزيز قدرة موظفي فردوس لإدارة مشاريع التنمية المستدامة المتكاملة.

- تطوير قدرات المجتمع المحلي على إدارة العناصر الرئيسية للمشروع.

الفئة المستهدفة:

الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين (١٨ و ٥٠) عاماً، والذين يرغبون في تحسين مستويات معيشتهم من خلال انتهاج أفكار تجارية واعدة. والمستفيدون النهائيون هم هؤلاء الرجال والنساء وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية. مع الأخذ بعين الاعتبار التساوي بين أعداد النساء والرجال المستفيدين من الخدمات المقدمة في القرى المستهدفة.

الأنشطة الرئيسية للبرنامج:

- أنشطة رفع الوعي.
- تطوير بيانات تتعلق بالمشاريع الريفية.
- الاستمرار بتقديم التدريب المتعلق بإدارة الأعمال للمشاريع المحتملة و القائمة.
- تقديم خدمات إدارة الأعمال، خدمات الاستشارة والعضوية في المشاريع الريفية والأعمال الصغيرة.

- تقييم احتياجات تسويق منتجات المشاريع مع تقديم الاستشارة المتعلقة بالتسويق بهدف تحسين العمل.
- دعم أعمال المنشآت الريفية الصغيرة.
- إنتاج مواد مرئية متضمنة، كتيبات، لوح إعلانات وإعداد بيانات صحفية، مقالات وافتتاحيات.
- الارتباط مع مستشارين و خبراء لمراجعة هيكلية العمل والاستراتيجية.
- تنظيم جولة دراسية لفريق (فردوس) للتعرف على مشاريع تنموية ناجحة في الإقليم.

٤- برنامج «تعاونية الزيتون»:

قام فردوس بتنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية، مستهدفاً منطقة كفرجالس أيضاً في ريف إدلب، حيث يوجد حاليا ما يقارب ١٧١٠٠٠ شجرة زيتون تغطي ١٦٠٠ هكتار من الأراضي. وهدف برنامج «تعاونية الزيتون» إلى معالجة موضوع الملكيات المجزأة من خلال تجربة العمل الجماعي لمزارعي الجمعية ونشر تقنيات الري الحديث وتقديم الخدمات الأفضل لشجرة الزيتون ودراسة إمكانية التوسع في نهاية المطاف لتشمل عملية التصنيع والتسويق لتمكن المزارعين من الاستفادة من حصة أكبر من سلسلة القيمة.

عمل فردوس مع هذه التعاونية على تطوير وتحسين مستوى معيشة مزارعي الزيتون وتوفير الظروف الحياتية المناسبة وتشجيع أكبر عدد ممكن من المزارعين للانضمام إليها.

استمر فردوس بتقديم المساعدة لهذه الجمعية حتى أصبح بإمكانها تنفيذ أنشطتها المقترحة لعام ٢٠١١ وضمان اعتمادها الذاتي.

أما الأنشطة التي دعم فردوس تنفيذها فهي:

- مساعدة الجمعية للحصول على مقر وعلى المواد اللازمة لذلك.
- تسهيل تقديم التدريب الفني المتعلق بزراعة أشجار الزيتون.
- إنشاء حقول إرشادية تقدم الممارسات الأفضل لزراعة الزيتون.
- تسهيل الحصول على التدريب الفني لأنشطة ما بعد الحصاد مثلاً (البقايا، الطحن، التخزين...إلخ).

- تشجيع العمل الجماعي عن طريق الجمعية، خلال عمليات الحصاد والعصر والتخزين وخلال عملية التسويق الجماعي، والتي تحسن القوة التفاوضية لأعضاء الجمعية في السوق.

- ربط الجمعية مع جميع العاملين الرئيسين في قطاع الزيتون وتصنيع منتجاته.

- تسهيل المشاركة في معارض الزيتون ومؤتمراته، والتشبيك مع أقنية أسواق زيت الزيتون.

٥- برنامج «خدمات تنمية الأعمال»:

هدف برنامج «خدمات تنمية الأعمال» إلى تحسين حياة المجتمعات المحلية وأفرادها وتمهيد الطريق أمام تمكينهم اقتصادياً واجتماعياً من خلال تحسين أداء المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في المناطق الريفية ودعم رواد الأعمال في الريف ومساعدتهم على تطوير مشاريعهم.

شملت خدمات تنمية الأعمال التي قدمها فردوس التدريب على إدارة الأعمال والإدارة والاستشارات التسويقية والخدمات الاستشارية وتعزيز الروابط التجارية. كما ركز البرنامج أيضاً على تسهيل وصول رواد الأعمال الريفيين إلى الأسواق، ودعمهم من أجل تقديم منتجات ذات نوعية أفضل.

تطبق خدمات تنمية الأعمال في بعض مناطق عمل فردوس المختلفة في ريف اللاذقية وحلب وإدلب، حيث يجري في كل منطقة اختبار نهجاً مختلفاً كحاضنة أعمال المرأة الريفية ومركز تنمية ريادة الأعمال كجزء من منهج تكاملي.

٦- مركز تنمية الأعمال:

هو برنامج تنموي نفذه فردوس في حلب بالتعاون مع مؤسسة ريسكاته RESCATE العالمية وبتمويل من الوكالة الإسبانية للتعاون التنموي الدولي (AECID) وبدعم من مركز الأعمال والمؤسات السوري SEBC الذي ساهم في الاستشارات الفنية وتقديم الخبرات.

قدم المركز خدماته لأصحاب المشاريع في القرى الواقعة في منطقة عفرين في محافظة حلب. يدعم هذا المركز أفراد المجتمع وخاصة النساء والشباب لدورهم الكبير في تنمية المجتمع. كما يشجع المبادرات الفردية أو المبادرات الجماعية ويدعم أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يرغبون في تحويل مشاريعهم الصغيرة ومتناهية الصغر إلى مؤسسات أكبر ذات توجه واضح، حيث يقوم المركز بتقديم الاستشارات والتدريبات التي تمكنهم من تحقيق ذلك.

يهدف مركز تنمية ريادة الأعمال إلى التمكين الاقتصادي والاجتماعي في ريف عفرين وخاصة للنساء من خلال تحسين مستوى الحياة في ريف منطقة عفرين وتشجيع عمل المرأة ودخولها إلى سوق العمل وتمكين المرأة وتحقيق توزيع الأدوار العادل بين الرجل والمرأة.

يقع مركز تنمية ريادة الأعمال في مدينة عفرين- ريف حلب ويقدم خدماته في ريف عفرين والقرى التابعة لناحيتي شيخ الحديد وجنديرس وهي: (أنقله وسنارة ومرونات وشيخ بدر) والقرى التابعة لناحية جنديرس (فريرية- مسكه وخالطان).

عمل مركز تنمية ريادة الأعمال "EDC" على تطبيق استراتيجية مبتكرة لحضانة الأعمال التجارية. حيث أنه يتبنى نهجاً متكاملاً لتنمية المشاريع من خلال توفير مجموعة متكاملة من الخدمات من التدريب الإداري والتقني بداية، إلى المتابعة خلال مرحلة ما بعد التدريب، والمساعدة في تخطيط الأعمال التجارية، وتنويع المنتجات، والتسويق والترويج. تكتمل خدمات هذا المركز من خلال مساعدة المستفيدين على الوصول إلى قروض صغيرة لبدء و / أو توسيع مشاريعهم الصغيرة.

تعود ملكية مركز تنمية ريادة الأعمال للمجتمع المحلي، حيث عمل المركز منذ البداية على تزويد المشاركين في البرنامج وغيرهم من أفراد المجتمع بالخدمات اللازمة لتطوير أعمالهم. وتم تأهيل مجموعات من المجتمع المحلي ليتمكنوا في النهاية من إدارة المركز، كما يلعب أصحاب المشاريع المحليون دوراً هاماً في تعزيز تنمية ريادة الأعمال، وتوجيه أصحاب المشاريع الجديدة باعتبارهم قد خاضوا التجربة ونجحوا في تطوير أعمالهم.

٧- برنامج القراءة الريفية / المكتبة المُتنقّلة:

نظراً للقلة القليلة التي تهتم بالقراءة من الشباب السوري والتي لم تتجاوز ٧% حسب بعض الإحصائيات، ونظراً للافتقار الواضح في الوصول إلى المعلومات والكتب في المناطق الريفية، قام فردوس بإطلاق برنامج القراءة الريفية الهادف لبناء قدرات المجتمعات المحلية من أجل تحسين ظروفهم من خلال المساهمة الفعالة في تسهيل وصول هذه المجتمعات إلى مصادر المعلومات والتشجيع على القراءة بين مختلف الفئات والتي تضم الشباب والأطفال والنساء.

قام فردوس بحملات القراءة في المناطق الريفية من خلال عدد من المكتبات المتنقلة التي تتجول في ريف محافظات حلب واللاذقية والقنيطرة وإدلب بمساعدة و دعم المجتمعات المحلية من خلال أصدقاء المكتبة داخل المجتمعات الريفية.

أطلق فردوس أول مكتبة متنقلة في قرى عفرين في محافظة حلب عام ٢٠٠٤، وتبعتها مكتبة القنيطرة المتنقلة في قرى محافظة القنيطرة في عام ٢٠٠٥.

وتم تطوير مبادرة حملات القراءة الريفية التي قامت بها فردوس على مدى خمس سنوات إلى برنامج القراءة الريفية في عام ٢٠١٠.

ومن خلال هذه النشاطات والفعاليات المتنوعة فقد وصل فردوس ومكتباته المتنقلة إلى ٧٦ قرية في المحافظات الأربعة التي يعمل فيها، ٩ قرى منها في محافظة ادلب، ٧ منها في محافظة حلب، و١٥ قرية في محافظة اللاذقية و٣٩ قرية في محافظة القنيطرة. كما استطاع التنسيق والعمل مع ١١٢ مدرسة في أماكن تواجده.

٨- برنامج التدريب من أجل التنمية:

ساعدت وحدة التدريب في فردوس مختلف البرامج والوحدات على ترجمة خطة العمل وتحويلها إلى أنشطة تدريبة تعتمد أسلوب التعلم عن طريق المشاركة والتطبيق، وتبنى على أساس التجارب الحياتية للمشاركين، وهو ما يسمى بالتعلم التجريبي والتطبيقي.

تضمنت الحقيبة التدريبية للمشروع العديد من الأدلة والمناهج التدريبية والتي هدفت بشكل رئيسي إلى تعزيز قدرات المجتمع وتمكينه اقتصادياً واجتماعياً بحيث يصبح قادراً في المستقبل على المبادرة في اتخاذ القرار وقيادة برامجه وصولاً إلى التنمية المستدامة للمشاريع.

٩- مركز أعمال المرأة الريفية:

تهدف هذه التجربة الرائدة لمركز أعمال المرأة الريفية إلى المساهمة في تأسيس نموذج لتطوير المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر، والذي يمكن أن يمتد إلى المناطق الريفية الأخرى في سورية.

تم تأسيس مركز أعمال المرأة الريفية في عام ٢٠٠٥ من خلال المشروع التعاوني التنموي «تأسيس حاضنة الأعمال الريفية للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر للنساء في المنطقة الساحلية السورية» في قرية عين التينة التابعة لمحافظة اللاذقية، ينفذه الصندوق السوري لتنمية الريف (فردوس) بدعم تقني من قبل المنظمة الإيطالية للمرأة في التنمية (أيدوس) ويموله الاتحاد الأوروبي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، فردوس و أيدوس، وفد المفوضية الأوروبية إلى سورية، بالإضافة إلى مؤسسة نور الحسين.

أهداف المشروع:

- البدء بمشاريع صغيرة ومتناهية في الصغر مجدية وقادرة على الاستمرار الذاتي تملكها وتديرها نساء بشكل فردي أو مجموعات أو تعاونيات.
- دعم المشاريع لكي تتطور من مشاريع متناهية في الصغر إلى مشاريع صغيرة قادرة على الاستمرار بشكل مستقل.
- تقوية قدرة المنظمات المحلية في تنفيذ برامج لتطوير مشاريع النساء الصغيرة.
- تعزيز مركز أعمال المرأة الريفية كمركز دائم مستقل في سورية وكنموذج لتطوير النشاطات في قطاع المشاريع الصغيرة في سورية.
- توعية المجتمع المحلي في مجال النوع الاجتماعي و الصحة الإنجابية.

دور حاضنة الأعمال الريفية في التنمية الريفية المستدامة:

عملت الحاضنة على تقديم المساعدة الفنية إضافة إلى الخدمات الاستشارية والتدريب في مجالات متعددة تتعلق بتأسيس الأعمال وإدارتها، إضافة إلى الاستمرار بالمتابعة والدعم. وتوجهت إلى النساء ذوات الدخل المنخفض اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠-٥٠ سنة في ريف اللاذقية. استفادت حوالي ٦٠٠ امرأة بشكل مباشر من هذا المشروع إضافة إلى الاستفادة غير المباشرة للسكان البالغ عددهم ٣٢٠٠ نسمة. كما يهدف هذا البرنامج إلى تطوير وتعزيز التدابير والإجراءات الإدارية المؤسساتية التي تسمح للنساء بإقامة مشاريعهن الصغيرة والمتناهية في الصغر لتعزيز مشاركة المرأة الريفية في سوق العمل في سورية.

وقد كان الدافع الأساسي للحاضنة هو ضرورة التركيز على المشاركة الفعالة للنساء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والتي تعتبر شرط أساسي لأي تنمية، حيث أن النساء في المناطق الوسطى والساحلية في سورية، تعمل بشكل رئيسي في مجال الزراعة المحدودة، وهذا النشاط يدر دخلاً ضئيلاً جداً وغير كافٍ لمعيشة الأسرة، وكون المنطقة تعاني من نسبة كبيرة من البطالة أدت إلى هجرة الرجال إلى المدن؛ لذلك كان هدف الحاضنة هو تفعيل دور المرأة في سوق العمل من خلال إنشاء مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر مجدية، وقادرة على الاستمرار الذاتي ومعتمدة على القيمة المضافة.

خلال المرحلة الأولى للتطبيق والتي استمرت أربع سنوات قام البرنامج بتوفير المساعدة للنساء الريفيات من خلال تقديم مجموعة أدلة تدريبية تتضمن خدمات تطوير الأعمال، استهدف

البرنامج ٩ قرى يصل مجموع سكانها إلى ١٠ آلاف نسمة، هذا ما ساعد على تأسيس وتوسيع ٦٥ منشأة منزلية في قطاعات مختلفة، كما حصلت ١٦٥ امرأة على تدريب إداري و فني وأكثر من ٦٥ امرأة قمن بإعداد خطط عمل، إضافة إلى ذلك فقد ساهم البرنامج في تأسيس فريق عمل يتمتع بخبرات ومهارات ومواصفات فريدة في مجالات متعددة تتعلق بتنمية المشاريع.

وقد تفاعلت أكثر من ٦٠٠ امرأة مع هذا البرنامج، كما تلقت ١٥٠ امرأة تدريباً إدارياً، كذلك فقد تم عقد ٤٠٠ جلسة بهدف تقديم الاستشارة المتعلقة بالمشاريع الريفية.

هذا وقد ساهم البرنامج في تأسيس فريق من الخبراء المحليين يمتلك المهارات والمواصفات الفريدة في مجالات محددة متخصصة بتطوير المشاريع.

أما المرحلة الثانية للبرنامج فعملت الحاضنة على الاستمرار في تقدمها والاستفادة من نجاحها وخبراتها المكتسبة خلال المرحلة الأولى، حيث توسعت في قدرة توصيل خدماتها لتصل إلى قرى مستهدفة جديدة ونساء ريفيات جديدات يحتجن إلى الدعم، مع الاستمرار في تقديم الخدمات للقرى السابقة.

تم البدء بالمرحلة الثانية لبرنامج حاضنة الأعمال الريفية في نيسان ٢٠٠٩ بناء على تجارب المرحلة الأولى والتي قام البرنامج من خلالها بـ:

- توسيع وصول البرنامج إلى خمس قرى جديدة مستهدفة في المنطقة، مع الاستمرار بتقديم الخدمات للقرى القديمة؛ وبذلك فإن القرى المستهدفة خلال المرحلة الثانية هي ١٣ قرية.
- رفع الوعي المتعلق بفكرة إنشاء المشاريع لـ ٢٧٢ امرأة ريفية من خلال تنفيذ ثلاث حملات للزيادة الوعي.
- تنفيذ أربعة برامج توجيهية تدريبة (تقديم مشاريع نسائية) لـ ٥٦ امرأة ريفية في القرى الجديدة المستهدفة.
- تنفيذ برامج تدريب إداري أساسية لـ ٥٥ امرأة مشاركة.
- عقد ست دورات تدريبية فنية خاصة لـ ٣٠ امرأة تتعلق بإنتاج الأواني الفخارية ، المنتجات الجلدية، التطريز الفلسطيني، التطريز، تصفيف الشعر.

- تنفيذ ثلاثة برامج تدريبية تتعلق بتصميم المنتج وتطويره لـ ١٢ مستفيدة ممن يمتلكن مشاريع ولكنهن يواجهن مشاكل تتعلق إما بالنوعية أو التصميم، وقد تم تنفيذ هذه البرامج لإنتاج الصابون الطبيعي والإكسسوارات وإنتاج الحرير.
- تقديم الدعم للبدء وإنشاء ٣١ منشأة صغيرة.
- تحضير و إعداد ٣١ خطة عمل.
- عقد ٤١ جلسة عمل استشارية.
- إضافة ٢٨ منتجاً جديداً وفتح خطوط إنتاج جديدة، إما من خلال مشاريع جديدة أو مشاريع قائمة.
- تحسين وإعادة قروض فردوس المقدمة في المنطقة من ٤٦% في بداية المرحلة الأولى إلى ٧٣%.
- تأمين سبعة منافذ لبيع المنتجات الخاصة بحاضنة الأعمال الريفية.
- الحصول على العضوية في «شبكة الإقليم» وهي مبادرة من منظمة infodev التابعة للبنك الدولي والتي تقدم الدعم لحاضنات الأعمال.
- عقد أربع ورشات عمل حول الصحة الإنجابية لـ ٥٦ امرأة من القرى الـ ١٣ المستهدفة.
- تنفيذ برنامج تدريبي لـ ٢٠ امرأة مستفيدة من مشروع التشغيل التابع لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) «مشروع التدريب المهني في مخيم الفلسطينيين في اللاذقية».
- تنفيذ خمس جلسات استشارية، بناءً على طلب وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، للمتدربات بعد تدريبهن، مع دعم ٥ مستفيدات عن طريق تحضير خطط عملهن لتقديمها لمؤسسة الآغا خان للحصول على تمويل.
- تقديم التدريب لـ ١٥ وكيل توسع زراعي في محافظة اللاذقية، حيث يعمل هؤلاء الوكلاء في وحدات التوسع للمحافظة لدعم المرأة الريفية في قرى سهل الغاب.
- تقديم التدريب لـ ٢٠ مستفيداً من مشروع « تنمية طريق الغوطة»، تم تطبيق هذا المشروع بالتعاون مع محافظة ريف دمشق و جايكا.
- تعزيز مفهوم التعاون بين مشاريع فردوس من خلال تقديم التدريب للمستفيدين من برنامج فردوس في إدلب.
- قام برنامج حاضنة الأعمال بمشاركة خبراته إلى الحاضنة الأردنية للأعمال عن طريق مؤسسة نور الحسين في الأردن، وذلك أثناء الزيارة التبادلية لمدينة إربد، حيث عمل موظفو

الحاضنة على تطوير موادهم التدريبية وأنظمة أداء عملهم والاستراتيجيات المتعلقة بالتسويق والدعاية في حاضنة الأعمال الأردنية.

- يعمل برنامج حاضنة الأعمال في الريف نحو الوصول إلى تصميم استراتيجية للاستدامة تؤكد على استمرار الأنشطة وإعادة تنفيذ البرنامج في مناطق ريفية أخرى.

خدمات مركز أعمال المرأة الريفية:

يتبنى المركز منهجية متكاملة لتطوير المشاريع، تتضمن : إدارة المشروع، التدريب التقني، تخطيط العمل والاستشارة، تطوير المنتج والتصميم، التسويق والترويج.

يدعم المركز النساء في تأسيس مشاريعهن المتناهية الصغر ضمن قطاعات مختلفة (الأعمال اليدوية، المنتجات الغذائية، الخدمات)، يتم تحديدها من خلال دراسة السوق والتقييم الدوري لمتطلبات السوق.

ومن ضمن مشاريع المنتجات الغذائية:

- مشروع أجبان وألبان يقوم بإنتاج الجبنة التقليدية والجبنة الإيطالية ((موزاريلا)) و((بروفولا)) و((ريكوتا)) على الطريقة الإيطالية القديمة.
- مشروع عسل صحي وشهي من الجبال الساحلية.

ولاستهداف أسواق جديدة محددة، يتم التعاقد مع خبراء ومصممين دوليين من قبل ((أيدوس)) و((فردوس)) لدعم صاحبات المشاريع في تطوير منتجاتهن أو إنتاج منتجات جديدة. ويتوجه المركز نحو السوق بشكل كبير، لذلك فهو يقدم الخدمات للنساء صاحبات المشاريع بناءً على واقع السوق ومتطلباته.

ويقدم المركز تسهيلات لصاحبات المشاريع للوصول إلى التمويل الصغير المناسب حسب نوع المشروع كما يقدم مساعدة في إجراءات الحصول على التمويل.

ومن برامج فردوس أيضاً:

١٠- برنامج الاحتياجات الخاصة.

١١- برنامج العيادة السنيّة المُتنقّلة.

١٢- برنامج المنح الدراسية.

١٣- برنامج روضة الأطفال الريفية (في قرية غدير البستان في القنيطرة).

١٤- برنامج مركز المعلوماتية المُتنقّل.

٤) المركز السوري للبحوث التنموية:

تأسس المركز في عام ٢٠٠٧ وتوقف عن العمل في عام ٢٠١١ ليشكل تجربة ساهمت بشكل فاعل في بناء الاستراتيجية الجديدة للأمانة لدعم البرامج والسياسات التنموية، حيث قدم الدراسات العلمية في مجال تأسيس وتطوير وتقييم برامج الأمانة بالإضافة إلى إنتاج البحوث التطبيقية ونشرها، كما ساهم في التبادل المعرفي بين الجهات التنموية المحلية والدولية..

٥) برنامج الوردة الدمشقية[١٢]:

تم إطلاق البرنامج في تموز / يوليو ٢٠٠٩ بالتعاون ما بين الأمانة السورية للتنمية ومرفق البيئة العالمي- برنامج المنح الصغيرة (GEP/SGP).

هدف البرنامج إلى تمكين أفراد المجتمع المحلي في قرية المراح وبناء قدراتهم وتحسين مستوى معيشتهم، وذلك من خلال إعادة إحياء التنوع المحلي للوردة الدمشقية التي تشتهر زراعتها في تلك المنطقة وتطوير منتجاتها وتسويقها.

وتعتبر عملية تعزيز التنوع الحيوي أحد الأهداف التي يسعى إليها البرنامج، وذلك من خلال توسيع مناطق زراعة الوردة الدمشقية التي بدأت حالياً بالتناقص في قرية المراح بسبب استمرار فترات الجفاف...

تضمن برنامج الوردة الدمشقية مكونات بحثية هامة ما يساعد المجتمعات المحلية الريفية على تطوير إنتاجها المحلي، إضافة إلى القيام ببحث يتعلق بتسجيل الوردة الدمشقية لدى الجهات المعنية محلياً وعالمياً.

قام برنامج الوردة الدمشقية بتنفيذ البحث المتعلق بالوردة الدمشقية وتوزيع نتائجه المرتبطة بدراسة التنوع الوراثي، ودراسة السوق لمنتجات الوردة الدمشقية وإجراءات تسجيل المنتجات محلياً.

وتضمنت المخرجات الأساسية لبحث الوردة الدمشقية ما يلي:

[١٢] http://syriatrust.sy/our-work/ongoing-projects/Damascus-Rose-Programme :

- تنفيذ مسح قاعدي اجتماعي اقتصادي لدراسة المجتمع المحلي بالمشاركة مع المتطوعين المحليين.

- وضع خريطة للمناطق المتضمنة مزارع الوردة الدمشقية في قرية مراح بهدف تقييم عدد الأراضي المزروعة وعدد شجيرات الورد وحالتها.

- تنفيذ دراسة سوق تتعلق بالوردة الدمشقية ومنتجاتها مع التركيز على السوق السورية.

- تنفيذ بحث وراثي حول التنوع الموجود للوردة الدمشقية في المراح وفي المناطق الرئيسية التي تنمو فيها هذه الوردة في سورية وتحديد ميزاتها.

- تنفيذ بحث يتعلق بوضع التسجيل الحالي المحلي والدولي للوردة الدمشقية.

- تقديم الدعم لتأسيس «جمعية إحياء وتطوير الوردة الدمشقية»، وذلك من خلال:

- مساعدة مؤسسي «جمعية الوردة الدمشقية» في إعداد النظام الداخلي وإعلان قرار مجلس الجمعية.
- تنفيذ تدريب خاص ببناء القدرات المؤسساتية لأعضاء الجمعية حول التخطيط الاستراتيجي، إعداد خطط العمل، التسويق، التفاوض، و خدمات الزبائن.

وحسب البحث المتعلق بدراسة السوق لمنتجات الوردة الدمشقية في سورية عمل البرنامج بالتعاون مع جمعية الوردة الدمشقية على تطوير نوعية الإنتاج الحالي وأساليب وعمليات الإنتاج، إضافة إلى الاستفادة من العائد الاقتصادي للربح المتحقق من خلال العمل الجماعي والتعاوني للمزارعين وتجميع الإنتاج في موقع واحد وتصنيعه باستخدام آليات متطورة.

كما يساهم البرنامج بمساعدة الجمعية على تطوير تقنيات تهدف إلى إيصال المزارعين إلى السوق، من خلال رفع قدراتهم الخاصة بعقد الصفقات إضافة إلى تطوير نوعية المنتج.

وقدم البرنامج عدداً من المنح لدعم مبادرات المجتمع فيما يخص إعادة إحياء وتطوير الأراضي التي تزرع بها الوردة الدمشقية، إضافة إلى زيادة حجم المناطق المزروعة في المراح.

وقام البرنامج بالتعاون مع جمعية الوردة الدمشقية، وبتمويل من برنامج المنح الصغيرة، بتقديم المساعدات للأعضاء بحيث تغطي نصف كلفة إنشاء مشتلين لإنتاج غراس الوردة الدمشقية في قرية المراح، ومساعدات تكفي لتغطية نصف تكاليف تركيب أنظمة ري حديثة

تعتمد على الري بالتنقيط. كما قدم البرنامج نصف قيمة الجرار الذي سينقل مياه الري إلى أراضي المزارعين.

وفي مجال التدريب عمل برنامج الوردة الدمشقية على تقديم فرص تدريبية هامة من خلال تنظيم ورشات عمل، زيارات ميدانية، تقديم فرص إدارة متضمنة المبادرات المتعلقة بتأسيس مشتل لإنتاج غراس الوردة الدمشقية في قرية المراح. وشمل التدريب:

- التدريب الفني: إدارة المياه، أنظمة الري الحديثة، تقنيات حصاد مياه الأمطار وحفظها لمواجهة مشكلة نقص المياه في حقلين إرشاديين، تدريب حقلي على التقليم وعمليات الخدمة الخاصة بالوردة الدمشقية.

- بناء قدرات أعضاء الجمعية: التخطيط الاستراتيجي، إعداد خطة عمل، إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية،التسويق، التفاوض وخدمات الزبائن.

- بناء قدرات المجتمع المحلي: قضايا اجتماعية اقتصادية، مثل وضع خطة أساسية للعمل، دراسة الجدوى الاقتصادية، دور المرأة الاقتصادي، و قضايا النوع الاجتماعي.

ثانياً - شبكة الآغا خان للتنمية[١٣]:

تقوم مؤسسة الآغا خان بتقديم خدمات كثيرة في سورية، ومن ضمنها التزامها بالعمل للحد من الفقر في المناطق الريفية، وخصوصاً في المناطق الفقيرة بالموارد، والمناطق النائية والبيئات المتدهورة، وتركز الشبكة على عدد قليل من البرامج ذات الأهمية الكبيرة.

وعادة ما ترتبط هذه البرامج بمواضيع تتعلق بالادخار والائتمان الريفي، وإدارة الموارد الطبيعية، وتطوير البنية التحتية الإنتاجية، وزيادة الإنتاجية الزراعية وتطوير المهارات البشرية مع التركيز على صنع القرار والمشاركة على مستوى المجتمع المحلي.

وقد تعهدت شبكة الآغا خان للتنمية بالتزام طويل الأمد للعمل مع الناس وحكومة الجمهورية العربية السورية بهدف المشاركة في دعم مبادرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتنضوي هذه الجهود ضمن اتفاقية التعاون من أجل التنمية الموقعة بين حكومة الجمهورية العربية السورية وشبكة الآغا خان للتنمية، والتي صادق عليها مجلس الشعب في عام ٢٠٠٢.

[١٣] http://www.akdn.org/arabic/akf_rural.asp :

تنتشر برامج شبكة الآغا خان للتنمية في سورية في سبع محافظات هي (حلب، دمشق، حماة، اللاذقية، السويداء، طرطوس، حمص)، وتخدم كل من سكان الريف والمدينة. وتتضمن مجالات التنمية الاقتصادية الريفية وتنمية المشاريع، بالإضافة إلى تعزيز نوعية الخدمات وتقوية منظمات المجتمع الأهلي، إلى جانب الحماية والحفاظ على الإرث التاريخي والثقافي وتنمية السياحة المستدامة.

إن الهدف النهائي للمؤسسة يكمن في تمكين أفراد المجتمع من انتقاء خيارات مدروسة من مجموعة من الخيارات المناسبة للتنمية المستدامة والمنصفة.

ولقد عملت الاستراتيجية الأساسية للمؤسسة على إيجاد وتقوية الهيكل المؤسساتي على مستوى القرية، والتي يمكن للناس من خلالها تحديد أولوية احتياجاتهم، وبناء عليه يحددون أفضل السبل لإدارة الموارد المشتركة التي تصب في مصلحة المجتمع ككل بما في ذلك تمثيل المجتمع في الحكومة وغيرها من شركاء التنمية الممثلة بالمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

وعادة ما يتم بناء الأصول (رأس المال الاجتماعي المحلي) من خلال حسن إدارة المجتمع المحلي للموارد الطبيعية (تخزين المياه والبنية التحتية للري والمحافظة على التربة والغابات) أو تجهيز البنية التحتية الاقتصادية الأساسية، مثل الطرق الريفية ومرافق التخزين الزراعية. ويتم تعبئة رأس المال المحلي من خلال تشجيع الادخار وتطوير الخدمات المالية لتأمين وصول أوسع للقروض وبشكل مستدام.

كما يتم تشجيع نمو الدخل عن طريق زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال تحسين أساليب الزراعة، وتوفير المدخلات الزراعية، والتسويق، وتنمية الأراضي والإصلاح الإداري، أو عن طريق زيادة الدخل من خارج المزارع، ودعم تنمية المشاريع.

والمؤسسة ملتزمة ببناء القاعدة المعرفية في مجال التنمية الريفية من خلال التعلم، وتحليل ونشر الدروس المستفادة من التجربة الميدانية، حيث أن النماذج التي تروج لها المؤسسة تم اعتمادها وتكرارها من قبل الحكومات والجهات المانحة الدولية في العديد من البيئات والاقتصاديات في العالم.

<u>وأهم برامج شبكة الآغا خان هو:</u>

برنامج الآغا خان للتنمية الريفية في سورية:

يهدف برنامج التنمية الريفية إلى مساعدة الجهات المستفيدة على التكيف مع وضع يتصف بشح الموارد المائية، وذلك من خلال الاستثمار الأمثل للمياه المتاحة في القطاع الزراعي الذي يعتبر بشقيه النباتي والحيواني مصدر دخل أساسي يعتمد عليه نحو ٦٠ - ٧٠% من سكان المناطق التي يعمل فيها البرنامج.

يركز البرنامج على تحسين إدارة المياه وتخفيف الاستنزاف عبر نشر تقانات الري الحديث وجدولة الري، والتشجيع على الري التكميلي، والري الناقص، وتطبيق تقنية حصاد مياه الأمطار، واختيار الزراعات ذات الاحتياج المائي الأقل والدخل الأعلى، كما يقدم البرنامج المساعدات التقنية لسكان الريف لتحسين عائداتهم الاقتصادية وتنويع مصادر دخلهم، مع التأسيس لمشاريع صغيرة مولدة للدخل، وكل ما من شأنه تحسين نوعية الحياة.

- أساليب الري الحديث والتأكيد على العمل الجماعي:

يعمل برنامج التنمية الريفية بالتعاون مع وكالة الآغا خان للقروض الصغيرة AKAM على منح قروض صغيرة فردية وجماعية لدعم المزارعين الراغبين بتطبيق أساليب الري الحديث التي ساهمت في تقليص حاجة المزارعين إلى اليد العاملة بواقع ٥٠% وتوفير في المياه المستهلكة وتكاليف المحروقات بنسبة ٤٠%.

وصل عدد المستفيدين المباشرين الذين تحولوا إلى الري الحديث من خلال نشاطات البرنامج حتى نهاية ٢٠٠٨ إلى ١٢٠٨ مستفيداً (نحو ١٢٢٤.٢ هكتار).

ويتم من خلال البرنامج تشكيل المجموعات التي تحصل على قروض جماعية تغطي كامل تكاليف شبكات الري، وتستفيد من الدعم الفني الذي يقدمه البرنامج في مجال التصميم وتأمين المواد ذات الجودة الأعلى والسعر الأنسب، وأيضاً في مجال التنفيذ والتشغيل والصيانة، حيث تم في عام /٢٠٠٥/ تشكيل مجموعة اختباريه تتألف من ١٧ مزارعاً من قرية ((فريتان)) التي تبعد ٢٠ كيلومتراً عن سلمية، وقد حصلت المجموعة على قرض جماعي من أجل الري الحديث للخضار الصيفية لمساحة ٤.٨ هكتار، مما أثمر عن رفع كفاءة استخدام مياه الري وخفض استنزاف المياه الجوفية وتحقيق زيادة في الدخل، الأمر الذي حفز المزارعين في القرى الأخرى لتكرار التجربة، وقد بلغ عدد مجموعات الري المشكلة لغاية عام ٢٠٠٨ / ٨٥ / مجموعة.

هذا وقد حقق النموذج المتبع مع مجموعات الري في منطقة ((سلمية)) نجاحاً هاماً في زيادة عدد المستفيدين وتحسين استخدام المياه وترسيخ قيم العمل الجماعي والتنمية المستدامة.

- حصاد مياه الأمطار:

تأتي تقنية حصاد المياه بهدف جمع وتركيز مياه الجريان السطحي الناجم عن الهطل المطري حول الأشجار وفي منطقة الجذور الفعالة.

نفذ برنامج التنمية الريفية تقنية حصاد مياه الأمطار على أشجار الزيتون واللوز، وذلك في ٣٥ قرية على مساحة ١٦٣.٣هكتار لدى ٩٦ مزارعاً حتى عام ٢٠٠٧، وكانت النتائج ملفتة.

تصل كمية مياه الأمطار التي تحصل عليها الشجرة في هذه الحالة من ٢ حتى ٨ أضعاف الكمية الاعتيادية، مما يساهم في تأمين جزء كبير من الاحتياج المائي السنوي للشجرة، وتقل الحاجة للري، وتنخفض الكلفة خاصة في الحالات التي تستدعي نقل المياه من أماكن بعيدة.

كما تزيد هذه التقنية من نمو الأشجار المثمرة البعلية والنصف بعلية والمراعي، وتحد من انجراف التربة الزراعية، وتؤدي إلى إحداث تربة غنية عند كل نقطة تجميع، فضلاً عن دورها في مقاومة التصحر.

- الزراعات ذات الاحتياج المائي القليل:

يعتبر الفطر البستاني من الزراعات البديلة والواعدة، على اعتباره زراعة ذات استهلاك مائي أصغري وعائد اقتصادي جيد يدعم دخل الأسرة في الريف، و يحقق الاستفادة من الأماكن المتوفرة لدى المزارعين وخصوصاً الكهوف المهجورة والأبنية الطينية القديمة، ويوفر فرص عمل للبعض، خاصة النساء وكبار السن، بالإضافة إلى توفير مادة غذائية طازجة وعضوية، لها رواج في السوق المحلية.

يحضر الكومبوست المزروع في مركز خاص، ويوزع على المزارعين وفق خطة العمل السنوية لبرنامج التنمية الريفية، بإشراف كادر فني مختص، ويتراوح عدد المستفيدين سنوياً من (٣٠-٩٠) شخصاً.

<u>- نشر الأصناف المحسنة من الشعير:</u>

إن الصنف السائد زراعته من الشعير هو الصنف المحلي (عربي أبيض)، وهو صنف جيد بشكل عام، لكن هناك أنواع محسنة تتفوق عليه من حيث الغلة، وتتميز عنه، لذا قام برنامج

التنمية الريفية بإكثار وتوزيع أصناف جديدة محسنة ومعتمدة، تصل زيادة إنتاجيتها مقارنة مع الصنف المحلي من ٢٠-٣٠%، وهذا ينعكس على زيادة دخل الأسرة الريفية من خلال زيادة إنتاجية المساحات المزروعة بالشعير.

وقد حققت الأصناف المحسنة ربحاً أعلى من الصنف المحلي بمتوسط ٤٣٦٨ ل س/هكتار، وتقدر المساحة المزروعة بالشعير المحسن حتى ٢٠٠٧ من خلال التوزيع والانتشار المباشر والغير مباشر ب ٥٢٥٠ هكتاراً تشكل ما نسبته ٢،٧% من إجمالي مساحة الشعير السنوية.

- مشروع الزيتون والأشجار المثمرة:

- الزيتون: شهدت منطقة سلمية في الآونة الأخيرة اهتماماً ملحوظاً بشجرة الزيتون، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال تزايد المساحات المزروعة بأشجار الزيتون، حيث بلغت المساحة نحو ١٨ ألف هكتار عام٢٠٠٧، بعد أن كانت ١٣ألف هكتار في عام ٢٠٠٥.

وفي الواقع، تلائم شجرة الزيتون طبيعة المنطقة، وتوفر عائداً اقتصادياً جيداً، الأمر الذي يضمن استخداماً مستداماً للأرض ويساهم إيجابياً في الحد من ظاهرة الهجرة.

تدعم مؤسسة الآغا خان مزارعي الزيتون من خلال دعم «جمعية الزيتون في سلمية» ومجموعات مزارعي الزيتون في القرى الأخرى، بالإضافة إلى تطوير قطاع الزيتون في سلمية، من خلال إنتاج زيت زيتون عالي الجودة ذو مواصفات غذائية عالية والمساعدة على تسويقه، وإنشاء قاعدة معلومات عن قطاع الزيتون، وتقديم الخدمات الإرشادية، والاعتماد على تقانات الري الحديث، وإحياء روح العمل الجماعي التعاوني من أجل تعميق هذا المفهوم في المجتمع المحلي، وزيادة المساحات المزروعة بأشجار الزيتون من خلال زرع المناطق الوعرة وغير الصالحة لزراعة الحبوب، وتشجيع الصناعات التكميلية للزيتون كالتكرير والتعبئة وصناعة الصابون والزيتون المخلل.

- الفستق الحلبي: انتشرت زراعة شجرة الفستق الحلبي في منطقة سلمية منذ عام ١٩٨٠، ومن المفترض أن تكون دخلت في طور الإثمار، لكن الملاحظ أن حوالي ٥٠% من حقول الفستق الحلبي غير مثمر، والمتبقي لم يكن إثماره اقتصادياً، وذلك يعود إلى: إهمال الشجرة، وضعف الخبرة الفنية، إضافة إلى الظروف المناخية، الأمر الذي أدى إلى توقف زراعة شجرة الفستق الحلبي منذ حوالي ١٠ سنوات، وقُلعت بعض الحقول، وهُدد الباقي بالقلع أيضاً.

وانطلاقاً من أهمية هذه الشجرة، وضرورة الحفاظ عليها، وتحسين إنتاجيتها وجعلها ذات جدوى اقتصادية، وإنقاذ الحقول المهددة بالقلع لتكون دعماً اقتصادياً لدخل الأسرة، بحث برنامج التنمية الريفية المشاكل التي تحول دون إنتاجها، وقام بجولات حقلية ودورات تدريبية للفنيين والمزارعين وأعدّ خطة تضمن تطبيق العمليات الفنية على عدد من الحقول الرائدة لتكون نموذجاً يتم تطبيقه على نطاق أوسع في المستقبل.

- إدارة القطيع تحسن إنتاجية الأغنام وتخفض تكاليف الإنتاج:

تحتل تربية الأغنام مكانة هامة نظراً لتأقلم هذه الحيوانات مع مناطق المراعي الفقيرة والمناطق الجافة، ووفرة إنتاجها، وعدم منافستها للإنسان في مصادر الغذاء، بالإضافة إلى أن دورة رأس المال فيها سريعة.

إنّ قطاع تربية الأغنام من القطاعات الاقتصادية البارزة في المنطقة، و يوفر مصدر دخل لأكثر من ٢٦% من الأسر الريفية بشكل عام، ولنحو ٨٢%من الأسر الريفية في البادية.

ولكن لا يزال هذا القطاع يعاني من مشاكل عديدة تؤدي إلى انخفاض المردودية الاقتصادية لهذه المشاريع، كتدهور المراعي بفعل الرعي الجائر، وفلاحة الأراضي الرعوية واحتطاب الشجيرات الرعوية، كذلك نقص المساحات المزروعة بالأعلاف الخضراء والمركّزة وضعف إنتاجية وحدة المساحة فيها، أدى هذا إلى عدم توفر الأعلاف وغلائها في الأوقات الحرجة (فصل الشتاء) وازدياد الفجوة العلفية، بالإضافة إلى عدم الاستفادة من المخلفات ذات القيمة الغذائية الجيدة كموارد علفية، ووجود هدر كبير في المخلفات الزراعية، وتدني الكفاءة التغذوية للأغنام.

لذلك فقد هدف برنامج التنمية الريفية للمؤسسة حل المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع في المنطقة، وإدارة القطيع وتعميم المعرفة الصحيحة، وحفظ السجلات، والمهارة التطبيقية في عملية التربية، والتغذية، والتحكم بمراحل التكاثر والصحة للحصول على أفضل مردود.

- زيادة المتاح من المحاصيل العلفية:

يعمل برنامج التنمية الريفية على تشجيع زراعة الأصناف البقولية والعلفية، ويساهم في نشر الأصناف المحسنة والمناسبة للمنطقة من تلك المحاصيل وإدخالها ضمن الدورة الزراعية بهدف زيادة المتاح من الأعلاف، حيث يسهم بيع حبوب وتبن البيقية في زيادة دخل المزارعين، وتتدنى مخاطر تسويقه وإنتاجه مقارنة مع بعض المحاصيل الأخرى كالكمون مثلاً.

وقد بلغ عدد المستفيدين في هذا المجال نحو ١١٤ شخصاً.

- الوحدات النسوية لتصنيع الألبان والأجبان:

تمتلك منطقة سلمية مقومات نجاح مثل هذا المشروع، فالمادة الأولية للتصنيع وهي الحليب الخام متوفرة، وذلك لاعتماد قسم كبير من سكان المنطقة على تربية الحيوانات (أغنام وأبقار) كمصدر أساسي من مصادر الدخل، بالإضافة إلى توفر الأيدي العاملة.

يدعم برنامج التنمية الريفية هذا المشروع الذي يسهم في تأمين عمل مستدام ومصدر دخل لعدد من النساء الريفيات العاطلات عن العمل، ويقدم كل متطلبات النجاح له من النواحي الفنية والاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية، ويعمل على تأمين منتج ذو نوعية جيدة، والمساعدة على تسويقه في السوق المحلية داخل منطقة سلمية أو خارجها.

يشرف فريق البرنامج على التأسيس من ناحية المكان والمعدات، وتدريب النساء على الطرق الحديثة في التصنيع، ويسهم في رفع وعيهن من الناحية الاجتماعية والاقتصادية مع المتابعة المستمرة، وتوفير الأسواق وقنوات التوزيع ومنافذ البيع المناسبة لضمان عمل الوحدات على مدار العام، بالإضافة إلى تأمين مصادر الحليب القريبة والمضمونة.

الخاتمة والتوصيات

إن موضوع التنمية الريفية المستدامة ودورها في تحسين الأوضاع المعيشية لقاطني الريف من الأمور التي يجب تسليط الضوء عليها بشكل كبير وإيلائها الأهمية والعناية الخاصة والكبيرة من الحكومة لما يقدمه الريف من مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وزيادة في الميزان التجاري السوري من خلال الصادرات الزراعية المختلفة...

ومن المفترض إدراج موضوع الفقر والتنمية الريفية ضمن استراتيجيات التنموية المستقبلية، سيما وأن الأزمة التي تمر بها سورية حالياً فاقمت من حالة الفقر وأحدثت خللاً ما في التنمية المتوازنة مابين المناطق المختلفة.

وفي ختام هذه الدراسة نؤكد على التوصيات التالية:

- نظرا لتعدد الجهات العاملة في مجال التنمية الريفية مابين وزارة الزراعة ووزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها من الجهات؛ نوصي بإحداث هيئة عامة تعنى بقضايا الريف السوري وتنميته.

- نظراً لقدم القرار المتعلق بإحداث مراكز إنعاش الريف الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٠٠٧ لعام ١٩٥٨ والذي ما زال سارياً حتى اليوم؛ نوصي بإصدار قانون جديد يتعلق بالتنمية الريفية في سورية.

- نتيجة لعدم وجود مؤشرات وبيانات إحصائية واضحة تتعلق بالتنمية الريفية يمكن الاعتماد عليها في الدراسات والأبحاث؛ نوصي بقيام المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع الجهات المعنية ومن خلال المسوح الميدانية التي يقوم بها بشكل دوري بدراسة إمكانيات رصد تلك المؤشرات وإيرادها في المجموعات الإحصائية الصادرة عنه.